



بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ عبد الله البدري
كلية العلوم الادارية والاقتصادية
قسم المحاسبة



أثر المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على مصنع اسمنت بربر

بحث تكميلي لنيل درجة بكالوريوس الشرف في العلوم الإدارية
والاقتصادية قسم المحاسبة

The Impact of Accounting Standards on the Quality of Financial Reporting An Applied Study on Berber Cement Factory

اعداد الطلاب:

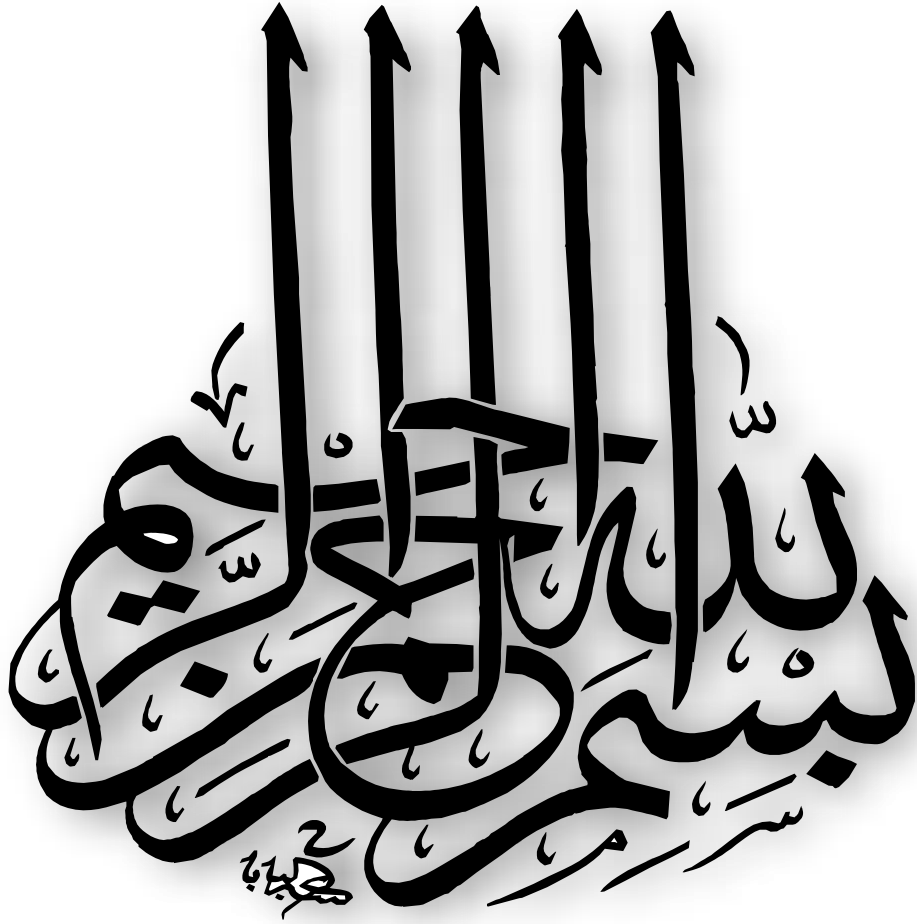
- أواب محمد الباسل
- مصطفى عبد الناصر صالح
- محمد يحي محمد
- عبد الرحيم حسن
- عمر محمد علي
- مازن عبد الفتاح محمد

اشراف:

د. مشرف الصديق البدري
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة الشيخ عبد الله البدري

ديسمبر 2025 م / جمادى الثاني 1447 هـ

البسملة



الاستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

صدق الله العظيم

(سورة البقرة – الآية 282)

الإهداء

نهدي هذا العمل الى من كان لهم الفضل بعد الله تعالى في أن نصل الى هذه المرحلة من حياتنا العملية.

الى أباءنا وأمهاتنا الأعزاء، الذين قدموا لنا الدعم والتشجيع والدعاء الصادق في كل خطوة. فكانوا السند والعون والمصدر الأول لقوتنا واصرارنا.

الى أسرنا جميعاً، الذين تحملوا غيابنا وانشغالنا اثناء اعداد هذا البحث. نقدم لهم هذا الجهد عرفانا وتقديراً لما بذلوه من حب ودعم وصبر. الى كل من ساهم في مسيرتنا العلمية ولو بكلمة طيبة. نهدي ثمرة تعبنا اليكم بكل فخر وامتنا

الشكر والتقدير

نقدم بخالص الشكر والامتنان الى:

المصانع والبنوك التي سمحت لنا بجمع البيانات، مقدرين تعاونهم ودعمهم الذي أسهم في نجاح هذا البحث.

كما نعرب عن تقديرنا لكل أعضاء هيئة التدريس .

ونقدم أيضا خالص الشكر والامتنان الى مشرفنا الكريم :

د. مشرف الصديق ،على توجيهاته القيمة ،ودعمه المتواصل ،وصبره على

استفساراتنا وملاحظاتنا طوال فترة اعداد هذا البحث .

نرفع هذا الشكر لكل من ساهم ولو بكلمة طيبة، داعين الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والفائدة.

فهرس الموضوعات:

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
ا	البسمة
ب	الاية
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس الموضوعات
و	فهرس الجداول
ز	فهرس الاشكال
ح	المستخلص
ط	Abstract
الاطار العام للبحث	
1	أولاً: الاطار المنهجي للدراسة
4	ثانياً: الدراسات السابقة
الفصل الأول الاطار النظري للمعايير المحاسبية	
10	المبحث الأول: مفهوم واهمية المعايير المحاسبية
16	المبحث الثاني: اهداف وأنواع المعايير المحاسبية
الفصل الثاني الاطار النظري للتقارير المالية	
23	المبحث الأول: مفهوم واهمية واهداف الجودة
30	المبحث الثاني: مفهوم واهمية واهداف التقارير المالية
الفصل الثالث الدراسات الميدانية	
36	المبحث الأول: النبذة التعريفية
39	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
النتائج والتوصيات	
65	أولاً : النتائج
66	ثانياً: التوصيات
71	ثالثاً: الملاحق

فهرس الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لمحاور الدراسة	جدول رقم (3-2-1)
39	النوع لأفراد عينة الدراسة	جدول رقم (3-2-2)
40	العمر لأفراد عينة الدراسة	جدول رقم (3-2-3)
41	المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة	جدول رقم (3-2-4)
43	التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة	جدول رقم (3-2-5)
44	سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة	جدول رقم (3-2-6)
45	المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة	جدول رقم (3-2-7)
46	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقا لعبارات الفرضية الأولى (N = 25)	جدول رقم (3-2-8)
48	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقا لعبارات الفرضية الثانية (N = 25)	جدول رقم (3-2-9)
50	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقا لعبارات الفرضية الثالثة (N = 25)	جدول رقم (3-2-10)
52	التوزيع التكراري للمبحوثين وفقا لعبارات الفرضية الرابعة (N = 25)	جدول رقم (3-2-11)
55	اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الأولى (N = 25)	جدول رقم (3-2-12)
57	اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثانية	جدول رقم (3-2-13)
59	اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثالثة	جدول رقم (3-2-14)
61	اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الرابعة (N = 25)	جدول رقم (3-2-15)

فهرس الاشكال :

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	النوع لأفراد عينة الدراسة	شكل رقم (3-2-2)
40	العمر لأفراد عينة الدراسة	شكل رقم (3-2-3)
41	المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة	شكل رقم (3-2-4)
43	التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة	شكل رقم (3-2-5)
44	سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة	شكل رقم (3-2-6)
45	المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة	شكل رقم (3-2-7)

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على مصنع أسمنت بربر، باعتباره أحد المنشآت الصناعية ذات الأهمية الاقتصادية. وتتمثل مشكلة البحث في مدى التزام المصنع بتطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة، وأثر ذلك على تحسين خصائص جودة التقارير المالية المتمثلة في الملاءمة، والمصادقية، وقابلية المقارنة، والوضوح. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية بالمصنع، إضافة إلى تحليل القوائم المالية. وتوصلت نتائج البحث إلى أن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية يسهم بدرجة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية، ويعزز من موثوقية المعلومات المحاسبية ودعم اتخاذ القرارات المالية والإدارية. كما أوصى البحث بضرورة الاستمرار في تطبيق المعايير المحاسبية وتحديثها، وتدريب الكوادر المحاسبية بما يواكب التطورات المهنية، لما لذلك من أثر إيجابي على كفاءة وشفافية التقارير المالية.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية الأداء، حيث حاز المحور ككل دلالة إحصائية تؤكد الأثر الإيجابي لهذه النظم في رفع كفاءة الأداء داخل المؤسسة. وبيّنت النتائج أن استخدام النظام المحاسبي المحسوب يقلل الحاجة إلى الجهد اليدوي بدرجة كبيرة، وهو ما انعكس في ارتفاع مستويات الموافقة والدلالة الإحصائية على هذه العبارة. وكشفت النتائج عن اتفاق واضح بين أفراد العينة على أن دقة نظام المعلومات المحاسبي تؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء المؤسسي، مما يعزز موثوقية البيانات المالية والإدارية. وإيضاً أظهرت نتائج الفرضية الثانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج المحاسبية الحديثة وفاعلية الأداء، خاصة فيما يتعلق بالتدريب المستمر على هذه البرامج. وأخيراً أكدت النتائج أن التدريب المستمر على البرامج المحاسبية الحديثة يُعد من أكثر العوامل تأثيراً في رفع كفاءة الأداء المالي، حيث سجل أعلى وسط حسابي ودلالة إحصائية.

يوصي البحث بضرورة التوسع في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة داخل المؤسسات، لما لها من أثر واضح في تقليل الجهد اليدوي وتحسين كفاءة الأداء. وإيضاً ضرورة العمل على تحسين دقة نظم المعلومات المحاسبية، نظراً لدورها المباشر في رفع فاعلية الأداء المؤسسي. ويوصي البحث بتعزيز برامج التدريب المستمر للعاملين على استخدام البرامج المحاسبية الحديثة، خاصة في المؤسسات التي أظهرت نتائجها تبايناً في الاستفادة من هذه البرامج. والعمل على زيادة تكامل البرامج المحاسبية مع الأنظمة الإدارية الأخرى، لمعالجة ضعف الدلالة الإحصائية لبعض العبارات المرتبطة بهذا الجانب. وإيضاً تقليل الاعتماد على البرامج المحاسبية التقليدية التي أظهرت نتائجها ضعفاً في التأثير على كفاءة الأداء، واستبدالها ببرامج حديثة أكثر كفاءة.

Abstract

This study aims to examine the impact of applying accounting standards on the quality of financial reporting, with application to Berber Cement Factory, as one of the industrial enterprises of economic importance. The research problem focuses on the extent of the factory's compliance with approved accounting standards and the effect of such compliance on enhancing the qualitative characteristics of financial reports, namely relevance, reliability, comparability, and understandability. The study adopts the descriptive analytical approach and uses a questionnaire as the main tool for data collection from employees in the financial and accounting departments of the factory, in addition to analyzing the financial statements. The findings reveal that adherence to accounting standards significantly contributes to improving the quality of financial reports, enhances the credibility of accounting information, and supports financial and managerial decision-making. The study recommends the continued application and updating of accounting standards, as well as training accounting staff in line with professional developments, due to their positive impact on the efficiency and transparency of financial reporting.

The results of the statistical analysis showed the existence of a statistically significant relationship between accounting information systems and performance effectiveness, as the overall dimension achieved statistical significance confirming the positive impact of these systems on improving performance efficiency within the organization. The results also indicated that the use of computerized accounting systems significantly reduces the need for manual effort, which was reflected in high levels of agreement and statistical significance for this statement. Furthermore, the findings revealed a clear consensus among the sample participants that the accuracy of accounting information systems contributes to improving institutional performance efficiency, thereby enhancing the reliability of financial and administrative data.

In addition, the results of the second hypothesis demonstrated the existence of a statistically significant relationship between modern accounting software and performance effectiveness, particularly with regard to continuous training on these software applications. Finally, the results confirmed that continuous training on modern accounting software is one of the most influential factors in enhancing financial performance efficiency, as it recorded the highest mean score and statistical significance.

The study recommends the necessity of expanding the implementation of computerized accounting information systems within organizations due to their obvious role in reducing manual effort and improving performance efficiency. It also emphasizes the need to improve the accuracy of accounting information systems, given their direct role in enhancing institutional performance effectiveness. Moreover, the study recommends strengthening continuous training programs for employees on the use of modern accounting software, especially in organizations that showed variations in the level of benefit derived from these programs. The study further recommends increasing the integration of accounting software with other administrative systems to address the weak statistical significance observed in some statements related to this aspect. Finally, the study recommends reducing reliance on traditional accounting software that demonstrated weak effects on performance efficiency and replacing them with more efficient modern software.

المقدمة: الإطار العام للبحث

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

ثانياً: الدراسات السابقة

مقدمة

تعد التقارير المالية إحدى أهم الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في عرض نتائج أعمالها ومركزها المالي أمام الجهات ذات العلاقة، إذ تمثل المصدر الرئيس للمعلومات المحاسبية التي تساعد في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية. ومع تزايد متطلبات الإفصاح والشفافية وارتفاع مستوى المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة، أصبح من الضروري الالتزام بمعايير محاسبية معتمدة تضمن جودة المعلومات المالية، وتساعد على تحقيق العدالة في عرض النتائج وإظهارها بالصورة التي تعكس الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة.

وقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي جعل الكثير من الدول تتجه نحو تبني هذه المعايير في إطار سعيها نحو تعزيز موثوقية التقارير المالية ودعم ثقة المستثمرين والمستفيدين من المعلومات المحاسبية. وفي هذا السياق، يمثل تطبيق المعايير المحاسبية أهمية خاصة في الدول النامية ومنها السودان، حيث تواجه المؤسسات عدداً من التحديات المرتبطة بضعف نظم المعلومات المالية، وتباين أساليب القياس المحاسبي، وتدني مستوى الإفصاح مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ضعف جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك المؤسسات.

ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى دراسة أثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية، وذلك بهدف تحديد مدى تأثير الالتزام بهذه المعايير في تحسين مستوى الشفافية والدقة والمصادقية في عرض المعلومات المالية، بالإضافة إلى معرفة مدى قدرة المعايير المحاسبية على رفع مستوى ثقة المستخدمين في التقارير المالية باعتبارها أداة أساسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. ولذلك تأتي هذه الدراسة في إطار البحث والتحليل حول ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية يسهم بالفعل في تحسين جودة التقارير المالية داخل المؤسسات السودانية، أم أن هناك معوقات تحد من فاعلية هذا التطبيق وتؤثر على دوره في تحقيق الإفصاح المحاسبي المطلوب.

مشكلة البحث

- (1) ما مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية على مستوى جودة التقارير المالية؟
- (2) إلى أي حد يساهم الالتزام بمعايير الإفصاح والقياس في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
- (3) ما مستوى العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية ودرجة الشفافية داخل التقارير المالية؟

أهداف البحث

- (1) بيان مستوى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية، من خلال دراسة مدى التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية المعتمدة وأثر ذلك على موثوقية البيانات المعروضة.
- (2) توضيح إسهام قواعد الإفصاح والقياس المحاسبي في تطوير جودة المعلومات المالية المعروضة، وتحديد مدى قدرتها على تزويد مستخدمي التقارير ببيانات دقيقة وقابلة للتحقق.
- (3) تحديد طبيعة العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية وارتفاع مستوى الشفافية والمقارنة داخل التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات.

أهمية البحث

- (1) تبرز أهمية هذا البحث في كونه يوضح أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية في رفع مستوى جودة التقارير المالية، الأمر الذي يساعد المؤسسات في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة لمستخدمي التقارير.
- (2) يساهم البحث في بيان الدور الحيوي للمعايير المحاسبية في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية داخل المؤسسات، مما يساعد الجهات الرقابية والمستثمرين على تقييم الأداء واتخاذ قراراتهم بكفاءة.
- (3) تكمن الأهمية كذلك في أن نتائج الدراسة يمكن أن تساعد المؤسسات المالية والمحاسبية في تطوير سياساتها ومعاييرها بحيث تتوافق مع متطلبات جودة التقارير المالية، مما يعزز قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال الحديثة.

فرضيات البحث

داخل المؤسسة

- (1) توجد علاقة ذات إحصائية بين تطبيق الجودة الشاملة وجودة التقارير المالية.
- (2) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة.
- (3) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية.
- (4) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية الأداء الإداري.

حدود البحث

المكانية: مصنع اسمنت بربر
الزمانية: 2025

منهجية البحث

- (1) المنهج التحليلي.
- (2) المنهج الوصفي وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها بالاختيار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختيار.

مصادر البحث

1. مصادر أولية:
المراجع – الانترنت.
2. مصادر ثانوية:
المقابلات الشخصية.

هيكل البحث

الفصل الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبية

- المبحث الأول: مفهوم، وأهمية المعايير المحاسبية
- المبحث الثاني: أهداف وأنواع المعايير المحاسبية

الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة التقارير المالية

- المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الجودة
- المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية

الفصل الثالث: دراسة الميزانية

- المبحث الأول: نبذة تعريفية عن محل الدراسة
- المبحث الثاني: تحليل البيانات واختيار الفرضيات

الخاتمة

- (1) أولاً: القران الكريم
- (2) ثانياً: النتائج
- (3) ثالثاً: التوصيات
- (4) رابعاً: المراجع والمصادر
- (5) خامساً: الملاحق

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة ام سلمى 2012

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف جودة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات السودانية نتيجة الاعتماد على ممارسات محاسبية تقليدية وعدم الالتزام الكامل بالمعايير الدولية، الأمر الذي انعكس سلباً على ثقة المستثمرين والمستفيدين من هذه التقارير.

كما تمثلت أهمية هذه الدراسة في كونها تناولت موضوعاً حيوياً في البيئة المحاسبية السودانية، وهو أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية. إذ تسهم هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه المعايير الدولية في تحسين مستوى الشفافية والدقة في إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين والمراجعين والجهات الرقابية في المعلومات المحاسبية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان، حيث جاءت هذه الدراسة في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدها السودان وما صاحبها من حاجة ملحة لمعلومات مالية أكثر دقة وشفافية. اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بجمع البيانات من خلال استبانة ووزعتها على المحاسبين والمراجعين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ثم قامت بتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أهمها: - تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية الدورية من حيث الدقة والشفافية، هناك علاقة إيجابية قوية بين تطبيق هذه المعايير وجودة التقارير القطاعية، مما يسهم في تحسين الإفصاح المالي للمستفيدين، وأوضحت النتائج أن المؤسسات السودانية التي بدأت في تبني المعايير الدولية تتميز تقاريرها بقدرة أكبر على كسب ثقة المستثمرين والمراجعين، أكدت الدراسة أن ضعف التدريب وعدم وجود إلزام قانوني صارم كانا من أبرز معوقات التطبيق.

قد توصلت الدراسة إلى التوصيات أهمها: - ضرورة إلزام المؤسسات السودانية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بصورة شاملة، تكثيف برامج التدريب للمحاسبين والمراجعين على كيفية إعداد التقارير وفقاً لهذه المعايير، تحديث القوانين واللوائح المحاسبية السودانية لتتوافق مع التوجهات الدولية.

تناولت دراسة الباحثة (أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان)، بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية

1

¹ ام سلمة سليمان محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان، السودان، جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى قدرة تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البيئة السودانية، خاصة فيما يتعلق بعملية اعداد وعرض التقارير المالية في البنك الزراعي السوداني. وقد لاحظ الباحث وجود قصور في جودة المعلومات المالية وعدم توافقها مع متطلبات المعايير الدولية، مما أثر على موثوقية القوائم المالية وفعاليتها في دعم متخذي القرار. تبرز أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً محورياً يتعلق بمدى فعالية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بيئة مصرفي سودانية حقيقية، وهو ما يساهم في دعم فهم العلاقة بين التزام المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية. وتأتي أهمية الدراسة من كونها توفر دليلاً تطبيقياً للمحاسبين وصانعي القرار الرقابي في السودان حول أثر تطبيق (IFRS) في تحسين جودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية بالبنك الزراعي السوداني، قياس أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولي رقم (18) على جودة المعلومات المحاسبية، قياس تأثير التزام معيار المحاسبة الدولي رقم (30) على جودة المعلومات المحاسبية، تحديد مدى ارتباط الالتزام بالمعايير الدولية بتحسين جودة التقارير المالية.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية: التزمت المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (30) بما يتناسب مع خصوصية انشطته المصرفية، أظهرت النتائج ان المعلومات المالية المقدمة من البنك الزراعي السوداني كانت مناسبة وموثوقة بما يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية والإدارية.

توصلت الدراسة الى التوصيات التالية اصدار تشريعات محلية تلزم المؤسسات المصرفية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي تماشياً مع متطلبات المعايير الدولية، تحفيز وتعزيز التزام المصارف بتطبيق المعايير الدولية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

تناولت دراسة الباحث أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالبنك الزراعي السوداني.

بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية.²

² حمدان عبد الله ادم، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالبنك الزراعي السوداني، السودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير، منشورة، 2015.

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف مستوى جودة التقارير المالية الصادرة عن بنك الخرطوم، نتيجة التباين في درجة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، مما انعكس سلباً على مستوى الإفصاح والشفافية ودقة المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي التقارير. كما تمثلت المشكلة في عدم وضوح مدى مساهمة تطبيق هذه المعايير في تحسين جودة التقارير المالية ودعم عملية اتخاذ القرار داخل البنك.

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مؤسسة مصرفية سودانية واحدة مما يوفر صورة واضحة ودقيقة عن واقع التطبيق العملي لهذه المعايير. كما تكمن أهميتها في إبراز دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة والمستثمرين والجهات الرقابية، إضافة إلى إسهامها في دعم متخذي القرار داخل البنك.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية في بنك الخرطوم، وقياس مدى مساهمة هذه المعايير في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والموثوقية، بالإضافة إلى بيان دور الالتزام بالمعايير الدولية في تعزيز دور مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية الصادرة عن البنك.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بنك الخرطوم له أثر إيجابي في ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية، حيث ساهم في تحسين دقة المعلومات المالية وزيادة موثوقيتها، كما أدى إلى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، وظهرت النتائج أن التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية كانت أكثر قدرة على تلبية احتياجات متخذي القرار مقارنة بالتقارير المعدة وفق ممارسات محاسبية تقليدية.

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية: أوصت الدراسة بضرورة الالتزام الكامل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية داخل بنك الخرطوم، والعمل على تأهيل وتدريب الكوادر المحاسبية بصورة مستمرة، إضافة إلى تطوير النظم المحاسبية بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية، وتعزيز دور الرقابة الداخلية لضمان تحسين جودة التقارير المالية.

تناولت دراسة الباحث أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية في بنك الخرطوم، بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية.³

³ محمد أحمد عبد الله محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية في بنك الخرطوم، السودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2017.

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود تفاوت واضح بين المصارف السودانية في مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، حيث أن بعض المصارف تطبق أجزاءً محدودة من هذه المعايير بينما تلتزم أخرى بتطبيق أوسع، مما يخلق فجوة في مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة. كما طرحت الدراسة تساؤلات حول ما إذا كان ضعف البنية التشريعية والرقابية، إضافة إلى قلة التدريب والتأهيل المهني للمحاسبين، يمثل عقبة حقيقية أمام التطبيق السليم للمعايير.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على قطاع حيوي في الاقتصاد السوداني وهو القطاع المصرفي، باعتباره المصدر الرئيس للمعلومات المالية التي يعتمد عليها المستثمرون وأصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وتكمن الأهمية في أنها تبيّن أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية داخل المصارف السودانية، حيث تساعد نتائجها في رفع مستوى الشفافية والمصدقية للقوائم المالية بما يعزز ثقة المتعاملين مع هذه المصارف.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) داخل البيئة المصرفية السودانية، وقياس انعكاس ذلك الالتزام على جودة التقارير المالية التي تقدمها المصارف لمستخدميها من مستثمرين وجهات رقابية ومراجعين. جاءت هذه الدراسة في ظل تزايد الحاجة إلى معلومات مالية دقيقة وشفافة تساعد أصحاب المصلحة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

أن درجة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف السودانية متوسطة وتميل إلى الضعف في بعض الجوانب المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات والالتزامات، هناك علاقة إيجابية قوية بين تطبيق المعايير وجودة المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي الالتزام الكامل إلى تحسين الموثوقية، القابلية للمقارنة، والشفافية في عرض القوائم المالية.

كما توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية وأهمها:

وضع لوائح ملزمة وصريحة من قبل البنك المركزي السوداني تلزم المصارف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصورة شاملة، تبني برامج تدريبية وتأهيلية للمحاسبين والمراجعين في مجال المعايير الدولية وتحديثاتهم المستمرة، تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية والبرامج التقنية المستخدمة داخل المصارف لتواكب متطلبات المعايير.

تناولت دراسة الباحث أثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية. بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية.⁴

⁴أحمد الطيب محمد، أثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، السودان، جامعة النيلين، دراسة دكتوراه، منشورة، 2018.

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في ضعف مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية الصادرة عن العديد من الشركات المساهمة العامة السودانية، وهو ما انعكس بصورة واضحة على ثقة المستثمرين والمراجعين في المعلومات المحاسبية المتاحة. فقد لاحظ الباحث أن عدم الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أدى إلى وجود فجوات في جودة التقارير المالية، الأمر الذي يعيق قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة ويحد من إمكانية جذب استثمارات جديدة. كما أن هذه المشكلة ترتبط بعدة عوامل أبرزها ضعف الكفاءات المهنية القادرة على تطبيق المعايير الدولية، وغياب الإلزام القانوني والرقابي على الشركات، إضافة إلى محدودية برامج التدريب والتأهيل في هذا المجال.

وهدفنا الدراسة إلى قياس أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على مستوى الإفصاح المالي وجودته في الشركات المساهمة العامة السودانية، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المعايير في تعزيز ثقة المستثمرين والمراجعين. كما سعت إلى التعرف على أبرز التحديات التي تحول دون التطبيق الكامل لهذه المعايير، وإبراز الكيفية التي يمكن بها تطوير البيئة المحاسبية السودانية لتتوافق مع الاتجاهات العالمية في مجال الإفصاح والشفافية.

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أثر IFRS في رفع جودة الإفصاح المالي في السودان، وهو ما يمثل خطوة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. كما تبرز أهميتها الأكاديمية في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية في بيئة نامية، وأهميتها العملية في تقديم مقترحات عملية لصانعي القرار والمراجعين لتطوير ممارسات الإفصاح والشفافية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أهمها:

تبين أن الشركات التي طبقت IFRS حققت مستوى أعلى من ثقة المستثمرين مقارنة بالشركات غير الملتزمة، واجهت الشركات تحديات رئيسية تمثلت في ضعف الكوادر المؤهلة، وغياب الإلزام الرقابي، وقصور في التدريب المهني.

وقد توصلت إلى التوصيات التالية أهمها:

ضرورة تبني إلزام قانوني لتطبيق IFRS في السودان، العمل على رفع كفاءة الكوادر المحاسبية عبر برامج تدريب وتأهيل مستمرة، تطوير الأنظمة المحاسبية والقوانين المحلية لتتوافق مع المتغيرات العالمية، تعزيز دور الهيئات الرقابية لضمان الالتزام بالمعايير الدولية.

تناولت دراسة الباحث أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة العامة السودانية. بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية.⁵

⁵محمد عبد الرحمن الحاج، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة العامة السودانية، السودان، جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير، منشورة، 2019

تتلخص مشكلة هذه الدراسة في أن شركات الاتصالات السودانية تعاني من ضعف في جودة التقارير المالية، حيث إن تلك التقارير في كثير من الأحيان لا تعكس الوضع المالي الحقيقي ولا تلبي احتياجات مستخدميها من الإدارة والمستثمرين والمراجعين. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى عدم الالتزام الكامل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهو ما أدى إلى قصور في الشفافية والدقة، وبالتالي ضعف ثقة أصحاب المصلحة في المعلومات المالية المتاحة. كما أن هذه المشكلة تفاقم بسبب تحديات متمثلة في ضعف الكوادر المؤهلة، وقصور الأنظمة المالية المستخدمة، وغياب إلزام قانوني صارم يفرض الالتزام بهذه المعايير.

وهدفنا الدراسة إلى بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة ودقة التقارير المالية لشركات الاتصالات في السودان، وذلك من خلال التعرف على مدى تأثير الالتزام بهذه المعايير على رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي. كما سعت الدراسة إلى تحديد أبرز الصعوبات التي تحول دون التطبيق الشامل لهذه المعايير في القطاع، وإلى توضيح الأثر المتوقع من الالتزام بها على تعزيز ثقة الإدارة والمستثمرين في المعلومات المالية الصادرة عن هذه الشركات.

وتناولت أهمية الدراسة فتنبع من تركيزها على قطاع اقتصادي حيوي يعد من أكثر القطاعات ارتباطاً بالاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يجعل جودة التقارير المالية فيه أمراً ضرورياً لضمان استدامة النمو الاقتصادي. كما تكمن أهميتها الأكاديمية في إثراء المعرفة العلمية المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئات النامية، في حين تتجلى أهميتها العملية في تقديمها لرؤية عملية تساعد شركات الاتصالات وصناع القرار في تطوير سياسات مالية أكثر دقة وموثوقية تتوافق مع الاتجاهات العالمية في هذا المجال.

وقد توصلت إلى النتائج التالية، أهمها:

أظهرت النتائج أن تطبيق المعايير الدولية أسهم بصورة ملحوظة في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة والشفافية، ساعد التطبيق على تعزيز ثقة الإدارة والمستثمرين في القرارات المالية، واجهت الشركات تحديات تمثلت في ضعف التدريب المستمر، وقصور الأنظمة المالية المعتمدة، وغياب الدعم القانوني الكافي. وقد توصلت إلى التوصيات التالية، وأهمها:

تحديث الأنظمة المالية والإدارية بما يتناسب مع متطلبات المعايير الدولية، تنظيم برامج تدريبية متخصصة بشكل مستمر للعاملين في المحاسبة والمراجعة، تعزيز الإلزام القانوني والرقابي لتطبيق المعايير، دعم التعاون بين الجامعات وشركات الاتصالات لإعداد كوادر مؤهلة في هذا المجال.

تناولت دراسة الباحثة دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة التقارير المالية في قطاع الاتصالات السوداني. بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية.⁶

⁶ فاطمة عمر الحسن، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة التقارير المالية في قطاع الاتصالات السوداني، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، غير منشور

الفصل الأول

الاطار النظري للمعايير المحاسبية

المبحث الأول : مفهوم واهمية المعايير المحاسبية

المبحث الثاني : اهداف وأنواع المعايير المحاسبية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية المعايير المحاسبية

مقدمة

تعد المحاسبة لغة الأعمال وأداة أساسية للتعبير عن المركز المالي ونتائج أعمال الوحدات الاقتصادية، وقد شهدت عبر تاريخها تطوراً ملحوظاً نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة. ولضمان تقديم معلومات مالية موحدة وموثوقة وذات مصداقية، برزت الحاجة إلى وضع معايير محاسبية تستند إلى أسس ومبادئ علمية متعارف عليها، بحيث توفر إطاراً مرجعياً يوجه الممارسات العملية ويحد من التباين والاختلاف في معالجة العمليات المالية. غير أن هذه المعايير لا تُوضع بمعزل عن أسس فكرية واضحة، بل تستند إلى إطار نظري شامل يوضح المفاهيم والأهداف التي تحكم إعداد التقارير المالية.

الإطار النظري لمعايير المحاسبة يُمثل البنية الفكرية والمفاهيمية التي تُبنى عليها المعايير، حيث يحدد المبادئ الأساسية التي تفسر طبيعة المعلومات المحاسبية والغايات المرجوة منها. وهو بذلك يضع الأساس العلمي لمعايير المحاسبة ويُسهّم في تقليل التناقضات بين المعايير المختلفة، كما يوفر مرجعاً فكرياً يساعد واضعي المعايير في مواجهة القضايا المستجدة التي قد لا تكون هناك معايير محددة لمعالجتها.

ويرتكز الإطار النظري على مجموعة من المرتكزات، أبرزها: أهداف التقارير المالية التي تتمثل في توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرار من مستثمرين ودائنين وجهات رقابية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والفهم، إضافة إلى تحديد عناصر القوائم المالية كأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات، وبيان معايير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح.

وتكمن أهمية الإطار النظري في كونه المرجعية الفكرية التي تربط بين النظرية والتطبيق، إذ يُمكن المحاسبين والمراجعين من فهم الأسس التي قامت عليها المعايير وبالتالي تفسيرها وتطبيقها بشكل صحيح. كما يتيح لواضعي السياسات المحاسبية إمكانية تطوير معايير جديدة أو تعديل المعايير القائمة بطريقة أكثر اتساقاً وانسجاماً، الأمر الذي يعزز من جودة المعلومات المالية على المستوى المحلي والدولي، ويدعم بيئة الأعمال والاستثمار ويزيد من ثقة مستخدمي البيانات المالية.

إن الإطار النظري لمعايير المحاسبة لا يُعد مجرد إطار أكاديمي، بل هو أداة عملية ذات أثر مباشر في استقرار وتطور النظم المالية والمحاسبية، إذ يسهم في تعزيز الشفافية والافصاح والحوكمة الرشيدة، ويدعم التوجه نحو عولمة المعايير المالية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية

يرى كاتب ان المعايير المحاسبية هي مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات المتفق عليها، التي تهدف إلى توحيد أسس إعداد وعرض القوائم المالية، بما يحقق الشفافية وقابلية المقارنة بين المعلومات المالية لمختلف المنشآت. (1)

ويرى كاتب اخر ان المعايير المحاسبية هي قواعد وإرشادات تصدر عن هيئات متخصصة تهدف إلى تحديد الأسس السليمة لقياس وعرض المعلومات المالية، بحيث تضمن قابلية المقارنة بين القوائم المالية المختلفة وتزويد من موثوقيتها لدى مستخدميها. (2)

ويرى كاتب اخر ان المعايير المحاسبية هي تشريعات فنية تنظم أسلوب الاعتراف بالمعاملات والأحداث المالية وطرق قياسها والإفصاح عنها، بهدف الوصول إلى تقارير مالية عادلة وموحدة تخدم جميع الأطراف ذات العلاقة (3)

ويرى كاتب اخر ان المعايير المحاسبية هي قواعد وإرشادات وضعتها جهات مهنية متخصصة، تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف الوحدات الاقتصادية، بما يحقق الشفافية، المصادقية، والعدالة في عرض المعلومات المالية. (4)

ويرى الباحثون ان مفهوم المعايير المحاسبية هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تصدرها هيئات مهنية متخصصة، وتحدد كيفية تسجيل وقياس وعرض المعلومات المالية، بما يحقق الإفصاح العادل والقابلية للمقارنة بين المؤسسات المختلفة.⁷

⁷ 1/ يوسف كمال، مبادئ المحاسبة، ط5، مصر، الجامعة الجديدة، 2018، ص 45

2/ كمال حمدي عبد الرحمن، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتطبيقاته، ط6، مصر، دار الفكر الجامعي، 2019، ص 76

3/ علي عبد القادر حسين، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ط3، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2020، ص 88

4/ أحمد حامد مصطفى، نظرية المحاسبة والمعايير الدولية، ط2، مصر، الدار الجامعية، 2017، ص 54

اهمية المعايير المحاسبية

1/ضمان الاتساق والمقارنة

تساعد المعايير على أن يتم إعداد القوائم المالية بطرائق متسقة بين فترات وسنوات مختلفة، مما يسهل مقارنة الأداء المالي للشركة عبر الزمن وبين الشركات المختلفة.

2/زيادة الثقة والمصادقية

وجود معايير معترف بها عالمياً أو وطنياً يعطي متابعة للمستفيدين (مستثمرين، دائنين، جهات رقابية) بأن الأرقام المقدّمة موثوقة وقابلة للاعتماد.

3/توجيه المحاسب في طرق القياس والتحديد

المعايير تحدد الطرق المقبولة لقياس الأصول، الالتزامات، المصروفات والإيرادات، مما يقلل من التشوّط في الأساليب المحاسبية.

4/دعم اتخاذ القرار

عندما تكون القوائم المالية موثوقة ومقارنة، فإنها تساعد الإدارة، المستثمرين، والدائنين في اتخاذ قرارات أفضل مثل الاستثمار، الإقراض، التوسع، أو التعديل في الاستراتيجية.

5/تقليل التلاعب والغموض

وجود إطار معياري يقلل من إمكانية قيام بعض الأطراف باستخدام أساليب محاسبية مخصصة لتحقيق أغراض معينة (مثل التلاعب بالأرباح).

6/التوافق مع المعايير الدولية والتكامل العالمي

في ظل العولمة، كثير من الدول والشركات تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو معايير القطاع العام (IPSAS)، مما يسهل جذب الاستثمار الأجنبي ودمج الأسواق المالية.

7/تحسين الإفصاح والشفافية

المعايير تضع متطلبات للإفصاح في الملاحظات على القوائم، مما يزيد من وضوح المعلومات المرفقة وفهم القوائم من قبل المستخدمين.

8/تسوية الفروقات بين الأنظمة المحاسبية المختلفة

عند الانتقال من معيار محلي إلى معيار دولي، تلعب المعايير دور الوسيط في تسوية الفروقات وتصميم أرقام تعديل الانتقال. (1)⁸

⁸1/ سعود جابر مشكور، المحاسبة الدولية، ط2، العراق، الميزان للطباعة والتصميم، 2014م، ص 37

ويرى كاتب اخر ان أهمية المعايير المحاسبية

1. توحيد المعالجة المحاسبية: تساعد على إعداد القوائم المالية بطريقة متسقة بين الشركات والدول، مما يقلل من التباين في عرض المعلومات المالية.
2. زيادة المصداقية والشفافية: توفر بيانات مالية موثوقة ودقيقة تعكس المركز المالي والأداء الحقيقي للشركات، مما يعزز ثقة المستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية
- 3 تسهيل المقارنة: تمكن المستثمرين والمحللين من مقارنة الأداء المالي بين شركات مختلفة أو فترات زمنية متعددة بشكل عادل
4. دعم عملية اتخاذ القرار: توفر معلومات مالية واضحة وموضوعية تساعد الإدارة، المستثمرين، الدائنين، والجهات الرقابية على اتخاذ قرارات سليمة.
5. جذب الاستثمارات الأجنبية: توحيد القواعد المحاسبية معايير دولية (مثل IFRS) يساعد الشركات على جذب مستثمرين عالميين لثقتهم في نزاهة ووضوح التقارير المالية.
6. الامتثال القانوني والرقابي: تلتزم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية، مما يقلل من المخاطر القانونية والمحاسبية.
7. تحسين كفاءة الأسواق المالية: كلما كانت المعلومات المالية دقيقة وموحدة، كلما كانت أسواق المال أكثر كفاءة وعدالة في الأسهم والأدوات المالية (1)⁹

⁹1/ وائل فريد، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، ط2، عمان، المريخ للنشر، 2014، ص 55

ويرى كاتب اخر ان المعايير المحاسبية

- 1/ تعزيز الشفافية والإفصاح: تضمن تقديم معلومات مالية واضحة وشاملة، مما يساعد أصحاب المصلحة على فهم الوضع المالي وأداء الشركة.
- 2/ ضمان الاتساق وقابلية المقارنة: تضع قواعد موحدة لإعداد التقارير المالية، مما يسمح بمقارنة أداء الشركات عبر فترات زمنية وقطاعات مختلفة بسهولة أكبر.
- 3/ حماية مصالح المستثمرين: تزيد من موثوقية البيانات المالية، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معلومات دقيقة.
- 4/ تحسين المساءلة والحوكمة: تفرض قواعد واضحة على الإدارة، مما يعزز ممارسات الإدارة المسؤولة والحوكمة القوية داخل الشركات.
- 5/ تسهيل المعاملات العابرة للحدود: توفر لغة محاسبية مشتركة، مما يقلل من الحواجز أمام التجارة والاستثمار الدولي.
- 6/ تعزيز الثقة في الأسواق المالية: تساهم في بناء ثقة المستخدمين والمستثمرين في الأسواق، مما يقلل من التقلبات السوقية ويشجع على تدفق الأموال.
- 7/ توحيد لمعالجة المحاسبية: تساعد على إعداد القوائم المالية وفق أسس موحدة مما يقلل من الاختلافات في عرض النتائج المالية بين الشركات.
- 8/ جذب الاستثمارات ودعم الاقتصاد التزام الشركات بالمعايير الدولية يزيد من قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لثقة المستثمرين في نزاهة التقارير (1)¹⁰

¹⁰ 1/ أبو قحف عبد السلام، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك العربية وتأثيرها على التقارير المالية، ط3، الإسكندرية دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص144

ويرى كاتب آخر ان اهميه المعايير المحاسبية

1/توحيد الممارسات المحاسبية: تضمن المعايير المحاسبية اتباع طرق وأساليب موحدة في التقارير المالية، مما يجعلها سهلة المقارنة بين الشركات والقطاعات المختلفة.

2/زيادة الشفافية والموثوقية: توفر إطارًا محددًا لتقديم معلومات مالية واضحة ودقيقة، مما يعزز الثقة في البيانات المقدمة لأصحاب المصلحة.

3/تعزيز قابلية المقارنة: تسمح للمستثمرين والدائنين بمقارنة أداء الشركات بسهولة واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على بيانات مالية موثوقة.

4/تسهيل عمليات اتخاذ القرار: تساهم التقارير المالية الموحدة والشفافة في تمكين أصحاب القرار من تقييم الوضع المالي للشركات بدقة.

5/تحسين المساءلة والحوكمة: تفرض قواعد واضحة على الإدارة، مما يعزز الشفافية والمسؤولية داخل الشركات ويدعم الحوكمة الجيدة.

6/جذب الاستثمار المحلي والدولي: يساهم الالتزام بالمعايير المحاسبية في تعزيز ثقة المستثمرين، مما يشجع على تدفق الأموال وزيادة الاستثمارات.

7/تسهيل التكامل المالي الدولي: تعتبر المعايير الدولية أساسًا لعمليات الشركات متعددة الجنسيات، حيث تسهل على أصحاب المصلحة الدوليين فهم البيانات المالية الموحدة وتدعم التجارة العالمية.¹¹ (1)

وعرف الباحثون مصطفى ومحمد وآخرون ان اهميه المعايير المحاسبية

1/تحقيق التوافق المحاسبي الدولي

2/تساعد في اتخاذ القرارات

3/عدم وجود المعيار يؤدي الي ان المنشأة تتحكم في الكمية

4/المعايير قابله للتغيير والتطور في الظروف الاقتصادية

5/عدم التحيز بنتيجة محده او سلوك معين

6/ان يكون المعيار موافق مع القوانين السائدة في البلاد.

¹¹ 1/مجددي إبراهيم الجندي، المحاسبة المالية، ط6، مصر، دار الفكر العربي، 2010، ص62

المبحث الثاني اهداف وأنواع المعايير المحاسبية

أولا اهداف المعايير المحاسبية

1. تحقيق الثبات والاتساق تضمن المعايير استخدام أسس محاسبية ثابتة عبر الفترات الزمنية، مما يساعد على مقارنة نتائج الأداء عبر الزمن.
2. الحد من التلاعب المحاسبي من خلال إلزام الشركات بأسس ومعالجات موحدة، تقل فرص التلاعب في الأرقام المالية.
3. زيادة كفاءة الأسواق المالية عبر توفير بيانات موثوقة تسهم في تسعير الأوراق المالية بشكل عادل.
4. توحيد أسس وإجراءات القياس والإفصاح المحاسبي بين المنشآت، مما يسهل المقارنة بين القوائم المالية.
5. تسهم المعايير في إعداد تقارير مالية تتسم بالدقة والموثوقية والشفافية، وتعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة.
6. تساعد على مقارنة الأداء المالي للمنشآت عبر الفترات المختلفة أو بين منشآت متشابهة داخل نفس القطاع.
7. خدمة الأطراف المتعددة مثل المستثمرين، البنوك، الجهات الحكومية، والمحللين الماليين، من خلال تزويدهم بمعلومات دقيقة.
8. تعزيز المساءلة والحوكمة: من خلال ضمان أن الإدارة تقدم تقارير مالية تعكس الأداء الحقيقي للشركة. (1)¹²

¹² 1/عبد القادر مصطفى المحاسبة المالية والإفصاح في ضوء المعايير الدولية، ط2، عمان، دار وائل للنشر، 2012، ص 152.

ويرى كاتب اخر ان اهداف المعايير المحاسبية

1. توفير معلومات مالية مفهومة وموثوقة لمستخدمي القوائم المالية.
2. تسهيل المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة عبر الزمن.
3. تعزيز الشفافية والإفصاح بما يرفع مستوى الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة.
4. مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.
5. تحقيق العدالة في عرض المركز المالي ونتائج الأعمال.
6. تعزيز المساءلة والحوكمة عبر إلزام الإدارة بعرض المركز المالي الحقيقي لشركة.
7. توفر معلومات مالية ملائمة وموثوقة تساعد المستثمرين، الدائنين، والإدارة في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
8. توفر معلومات مالية ملائمة وموثوقة تساعد المستثمرين، الدائنين، والإدارة في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
9. تلزم المعايير المنشآت بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات الجوهرية، مما يقلل من الغموض والتلاعب.
10. المساعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لتوحيد لغة التقارير المالية
11. الامتثال لقوانين واللوائح: توفير إطار للامتثال للقوانين واللوائح المحاسبية
12. توفير إطار موحد لتسجيل تبويب العمليات المالية
13. تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين (1)¹³

¹³ 1/ محمد السهلي، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2018 ص 45.

ويرى كاتب اخر ان اهداف المعايير المحاسبية

1. توفير معلومات مالية موثوقة تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. تحقيق قابلية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المختلفة.
3. توحيد المعالجات المحاسبية لتقليل التباين في التطبيقات العملية.
4. تعزيز الشفافية والإفصاح بما يزيد من ثقة المستثمرين.
5. دعم كفاءة الأسواق المالية من خلال توفير بيانات دقيقة.
6. الحد من التلاعب والتضليل المحاسبي عبر وضع قواعد ملزمة للتقارير.
7. تعزيز الثبات والاتساق في عرض البيانات المالية عبر الفترات.
8. يؤدي الالتزام بالمعايير إلى زيادة ثقة المستخدمين في المعلومات المالية المنشورة.
9. تعمل المعايير على معالجة المعاملات الحديثة والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.
10. خدمة الأطراف المتعددة (مستثمرين، مقرضين، جهات حكومية).
11. المساعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة توحيد لغة التقارير المالية.¹⁴(1)

¹⁴1/ أبو قحف، عبد السلام، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ط3، الإسكندرية – مصر، الدار الجامعية، 2010،

ويرى كاتب اخر ان اهداف المعايير المحاسبية

1/توحيد الممارسات المحاسبية

تهدف المعايير إلى وضع أسس عامة تطبقها جميع المنشآت، بحيث تقلل من التباين في طرق تسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية.

2/تحقيق الشفافية والمصادقية

تساعد المعايير في تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة، مما يعزز ثقة المستثمرين والممولين والمتعاملين مع المنشأة.

3/قابلية المقارنة

تسمح المعايير بمقارنة الأداء المالي بين الشركات داخل نفس الدولة أو بين دول مختلفة، وبالتالي تدعم القرارات الاستثمارية.

4/حماية مصالح الأطراف المختلفة

مثل المستثمرين، الدائنين، الحكومة، الموظفين، وغيرهم، من خلال الإفصاح العادل والواضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال.

5/دعم اتخاذ القرارات

توفر المعايير بيانات مالية ملائمة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والرقابة والتقييم

6/تقليل التقديرات الشخصية والانحرافات

لأن وجود قواعد واضحة يقلل من التلاعب في إعداد البيانات المالية.¹⁵

¹⁵ د. عبد الرازق إبراهيم أبو زيد ، المحاسبة الإدارية، دار وائل للنشر ، عمان ، 2016، ط2، ص52

ويرى الباحثون ان اهداف المعايير المحاسبية

1/تعزيز جودة المعلومات المالية

فهي تهدف إلى أن تكون المعلومات المالية معبرة عن الواقع الاقتصادي للمنشأة بصورة صادقة وشاملة.

2/تشجيع الاستثمارات الأجنبية

عندما تتبع الدولة معايير محاسبية متوافقة مع المعايير الدولية (IFRS)، فإن ذلك يسهل على المستثمرين الأجانب فهم القوائم المالية واتخاذ قراراتهم بثقة.

3/تحقيق العدالة الضريبية

من خلال الإفصاح الكامل عن نتائج الأعمال والأرباح الحقيقية، مما يقلل من النزاعات بين الشركات والجهات الضريبية.

4/المساعدة في الرقابة الحكومية

توفر المعايير أداة مهمة للهيئات الرقابية والحكومات لمتابعة أداء الشركات والتحقق من التزامها بالقوانين.

5/تعزيز كفاءة أسواق المال

من خلال نشر قوائم مالية موحدة وموثوقة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ويزيد من كفاءة السوق المالي.

6/تحسين صورة الشركة وسمعتها

الشركات التي تلتزم بالمعايير المحاسبية تعكس التزاماً بالشفافية والحوكمة، مما يكسبها ثقة العملاء والممولين.¹⁶

ثانيا أنواع المعايير المحاسبية

1. معايير العرض والإفصاح

2. معايير الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

3. معايير تقييم الأصول والخصوم

3. معايير القوائم المالية

4. معايير المحاسبة عن العمليات الخاصة (كالتأجير التمويلي، الضرائب) (1)

¹⁶ 1/احمد حامد المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية، ط3، مصر الدار الجامعية، 2019، ص76

ويرى كاتب اخر ان أنواع المعايير المحاسبية

1. معايير العرض

وهي التي تنظم كيفية عرض القوائم المالية مثل معيار (عرض القوائم المالية).

2. معايير القياس

تحدد كيفية قياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات مثل (الممتلكات والآلات والمعدات).

3. معايير الاعتراف

تحدد متى يتم الاعتراف بالبنود المحاسبية مثل الإيرادات والمصروفات (IFRS 15 – الاعتراف بالإيراد).

4. معايير الإفصاح

تلزم بالإفصاح عن معلومات إضافية في الإيضاحات مثل (الأطراف ذات العلاقة).

5. معايير متخصصة

تتعلق بقطاعات أو موضوعات محددة مثل (عقود التأمين) أو (استكشاف وتقييم الموارد المعدنية) (2) ¹⁷

ويرى كاتب اخر ان أنواع المعايير المحاسبية

1. معايير القياس المحاسبي

تهتم بتحديد أسس تقييم العناصر المحاسبية مثل الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

2. معايير الإفصاح والشفافية

تركز على وجوب تزويد مستخدمي القوائم المالية بكافة المعلومات التي تؤثر على قراراتهم.

3. معايير التقدير المحاسبي

تغطي كيفية استخدام التقديرات في تقييم البنود التي لا يمكن قياسها بدقة (مثل العمر الإنتاجي للأصول، وخسائر الديون المشكوك فيها)

4. معايير التوحيد المحاسبي

تسعى إلى تحقيق الاتساق في إعداد القوائم المالية عبر الشركات لضمان إمكانية المقارنة (2) ¹⁸

ويرى كاتب اخر ان أنواع المعايير المحاسبية :

¹⁷ 1/ د. زهير التهامي، المحاسبة المالية: وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ط2، الرياض دار المريخ للنشر، 2014، ص118.

2/ د. كمال حمدي عبد العزيز، النظرية المحاسبية، ط2، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2018، ص112.

¹⁸ 1 / عبد الرزاق إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ط2، دار وائل للنشر – عمان، الأردن، 2016، ص70

1/المعايير الدولية :

وضعتها لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وتطبق في معظم دول العالم، هدفها توحيد التقارير المالية عالمياً.

2/المعايير الوطنية :

تضعها كل دولة بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والتشريعية (مثلاً: المعايير المحاسبية الأمريكية أو المصرية، أو السودانية...).

3/المعايير المهنية :

تصدرها الهيئات المهنية للمحاسبين لتحديد السلوك المهني، مثل معايير المراجعة والسلوك الأخلاقي.

4/المعايير الخاصة

تختص بقطاع معين مثل البنوك، شركات التأمين، أو المؤسسات المالية.

5/المعايير الدولية للمراجعة

وهي مرتبطة بالجانب التدقيقي لكنها مكمل للمعايير المحاسبية المالية.(1)

ويرى الباحثون ان أنواع المعايير المحاسبية :

1. معايير العرض

تنظم كيفية عرض القوائم المالية الرئيسية مثل الميزانية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.

2/معايير الاعتراف :

تحدد متى وكيف يتم الاعتراف بالعناصر المحاسبية (الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصروفات)

3/معايير القياس

توضح الأسس التي يتم بها قياس البنود المالية (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، القيمة الحالية).. معايير

الإفصاح

4/معايير الأدوات المالية

الفصل الثاني

الإطار النظري للتقارير المالية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الجودة

المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية واهداف الجودة

مقدمة

تُعتبر جودة التقارير المالية من المفاهيم الجوهرية في المحاسبة، حيث تعكس مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تلبية احتياجات مستخدميها من دقة وملاءمة وشفافية. وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن جودة التقارير تعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات، مثل الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، وقابلية الفهم. وفي السياق العربي، أوضح حماد أن جودة التقارير المالية تمثل الأساس الذي يُمكن المستثمرين والدائنين من اتخاذ قرارات رشيدة، وأن ضعفها يؤدي إلى فجوات معلوماتية تُضعف كفاءة الأسواق المالية.

أن جودة التقارير المالية تُعد أداة لتعزيز الشفافية والإفصاح في المؤسسات، مما يزيد من ثقة المستخدمين في البيانات المالية ويُحسن من كفاءة القرارات الاقتصادية. كما تناول مفهوم الجودة باعتباره ناتجاً مباشراً لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث تُسهم هذه المعايير في توحيد الممارسات المحاسبية وتوفير لغة مالية مشتركة تُسهّل المقارنات بين الشركات محلياً ودولياً.

وفي البيئة السودانية، تكتسب جودة التقارير المالية أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، إذ تسعى المؤسسات إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الثقة في السوق المحلي. غير أن ضعف الالتزام بالمعايير الدولية وتدني مستويات التدريب المهني للمحاسبين والمراجعين لا يزالان من أبرز المعوقات أمام تحقيق جودة عالية للتقارير المالية. (1)¹⁹

أولاً مفهوم الجودة

تُعد الجودة من المفاهيم الإدارية والاقتصادية التي حازت اهتماماً واسعاً في العقود الأخيرة، وذلك لما لها من أثر مباشر في تحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتحقيق رضا المستفيدين. وقد تنوعت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم بحسب اختلاف زاوية النظر إليه.

يرى كاتب آخر أن الجودة تعني مجموعة الخصائص والمميزات الكامنة في المنتج أو الخدمة، التي تمكنها من تلبية حاجات المستهلكين ورغباتهم الحالية والمستقبلية (1).

ويرى كاتب آخر أن الجودة تعني الوفاء بمتطلبات محددة أو متفق عليها مع السعي المستمر إلى التحسين والتطوير، بما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة والفاعلية داخل المؤسسة (2).

¹⁹ 1/حماد عبد الرحمن، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية، ط6، مصر، دار الفكر الجامعي، 2014، ص 55.

ويرى كاتب آخر أن الجودة لا تقتصر على مجرد مطابقة المواصفات والمعايير الموضوعة مسبقاً، بل تتجاوز ذلك إلى بناء الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، بما يعزز الاستدامة التنافسية (3).

ويرى كاتب آخر أن الجودة تعني مدى قدرة المنشأة على تقديم منتجات أو خدمات تلبي توقعات العملاء واحتياجاتهم من خلال الالتزام بالمعايير المحددة والتحسين المستمر للعمليات الإنتاجية والإدارية. (4)

ويرى الباحثون أن مفهوم الجودة تعني مجموعة الخصائص التي يجب توافرها في المنتج أو الخدمة بحيث تجعله يقوم بوظيفته على أكمل وجه ويرضي المستهلك.²⁰

ثانياً أهمية الجودة

1. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية: الجودة تساعد المؤسسات على تقليل معدلات الأخطاء، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية.
2. تعزيز السمعة المؤسسية: المؤسسة التي تلتزم بمعايير الجودة تكتسب ثقة المجتمع والعملاء، وهو ما ينعكس إيجاباً على سمعتها واستمرارية نجاحها.
3. تقليل التكاليف: اكتشاف الأخطاء مبكراً يقلل من تكاليف إعادة العمل والإصلاحات، كما أن تحسين الجودة يقلل من تكاليف الضمان.
4. دعم استراتيجية الأعمال: الجودة جزء أساسي من استراتيجية الشركة، وتساهم في نموها وتطورها على المدى الطويل.
5. القدرة على التوسع: الالتزام بمعايير الجودة يسهل على الشركات دخول أسواق جديدة والمنافسة بقوة، خاصة مع الشركات الكبرى التي تتبع معايير عالمية مثل الأيزو. (1)

ويرى كاتب آخر أن أهمية الجودة هي

1. ضمان الاستمرارية في الأسواق: الجودة تمكن المؤسسات من البقاء في بيئة عمل شديدة المنافسة من خلال تقديم منتجات وخدمات تلبي متطلبات العملاء بشكل أفضل.

20

1/ الخطيب محمد، إدارة الجودة الشاملة، ط4، عمان، دار وائل، 2010، ص55

2/ العجمي عبد الله، مبادئ الجودة الشاملة، ط7، الكويت، مكتبة الفلاح، 2012، ص41

3/ الرفاعي سامي، إدارة الجودة الشاملة بين النظرية والتطبيق، ط6، القاهرة، دار الفكر العربي، 2015، ص63

4/ احمد السيد، إدارة الجودة الشاملة مدخل استراتيجي معاصر، ط8، القاهرة، دار الفكر العربي، 2014، ص78

2. تعزيز الولاء المؤسسي: المؤسسات التي تهتم بالجودة تكسب ثقة عملائها، الأمر الذي يعزز من ولائهم ويجعلهم أقل ميلاً للتحويل إلى المنافسين.

3. الحصول على دعم أفضل: غالباً ما ترتبط معايير الجودة بتقديم دعم أفضل وخدمات ضمان للمستهلكين بعد البيع.

4. اتخاذ قرارات مستنيرة: توفر معايير الجودة معلومات واضحة عن المنتج مثل المكونات وطريقة الاستخدام، مما يساعد المستهلكين على اتخاذ قرارات شراء أفضل.

5. ضمان السلامة والموثوقية: تلعب معايير الجودة دوراً حيوياً في ضمان سلامة المنتجات وحمايتها من الأضرار، خاصة في قطاعات مثل الأدوية والأغذية.²¹(2)

ويرى كاتب اخر ان أهمية الجودة

1. الاستجابة لتوقعات العملاء: الجودة تمثل الوسيلة المثلى لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة والمتنامية، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى رضاهم.
2. زيادة القدرة التنافسية الدولية: المؤسسات التي تتبنى الجودة الشاملة تكون أكثر قدرة على دخول الأسواق العالمية والالتزام بالمعايير الدولية.
3. تحقيق الكفاءة الاقتصادية: الجودة تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل معدلات الفاقد، مما ينعكس على تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح.
4. تقليل المخاطر وتحسين الرقابة الداخلية: تساعد الجودة في بناء أنظمة عمل دقيقة وواضحة، مما يقلل من احتمالات وقوع الأخطاء أو الانحرافات، ويقوي نظام الرقابة داخل المؤسسة. (1)

ويرى كاتب اخر ان أهمية الجودة

- 1/تحسين رضا الزبائن: الجودة تعني أن المنتج أو الخدمة تلبي توقعات المستهلك أو تتجاوزها، مما يزيد من رضا العملاء.
 - 2/خفض التكاليف: من خلال تقليل العيوب والهدر، يمكن تقليل التكاليف التشغيلية.
 - 3/الميزة التنافسية: المؤسسات التي تلتزم بالجودة تستطيع التميز في السوق والبقاء أمام المنافسين.
 - 4/تحسين الكفاءة والإنتاجية: الجودة تتحقق عبر تحسين العمليات والإجراءات، وهذا يؤدي إلى كفاءة أفضل.
- (2)

²¹ 1/ العوضي احمد، إدارة الجودة الشاملة، ط7، مصر، دار الفكر العربي، ص79

2/الزعبي خالد، إدارة الجودة الشاملة وأثرها على تطوير الأداء المؤسسي، ط5، عمان، دار وائل للنشر، 2012، ص 112

ويرى الباحثون ان أهمية الجودة

- 1/ تعزيز ثقة المستثمرين: توفر التقارير المالية عالية الجودة معلومات دقيقة وموثوقة عن الوضع المالي للشركة، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويُسجّعهم على الاستثمار فيها.
- 2/ خفض تكلفة التمويل: عندما تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، يصبح المستثمرون والدائنون أكثر استعداداً لتقديم التمويل للشركة بشروط أفضل، مما يقلل من تكلفة التمويل.
- 3/ تمكين الشركات والمؤسسات من الدخول بقوة الى الأسواق الجديدة والمنافسة فيها.²²

ثانيا اهداف الجودة

1. تحقيق رضا العملاء: وذلك من خلال تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم الحالية والمستقبلية بما يعزز ولاءهم للمؤسسة.
2. تحسين الكفاءة الداخلية: عبر تقليل معدلات الفاقد والأخطاء وتخفيض تكاليف التشغيل من خلال ترشيد استخدام الموارد.
3. تعزيز القدرة التنافسية: بتمكين المؤسسة من تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة عالية مقارنة بالمنافسين.
4. تنمية ثقافة الجودة: تهدف الى غرس ثقافة الجودة في جميع مستويات المؤسسة، بحيث يصبح كل موظف مسؤولاً عن الجودة ويسعى للمشاركة في تحسينها وتقديم الأفكار.
5. تحقيق ميزة تنافسية ومستدامة: من خلال تحسين جودة المنتجات والخدمات والعمليات، تسعى المؤسسة لتحقيق التميز التشغيلي، وزيادة قدرتها التنافسية، وضمان النمو المستدام على المدى الطويل. (1)

ويرى كاتب اخر ان اهداف الجودة هي

1. رفع مستوى رضا المستهلكين: من خلال توفير منتجات وخدمات مطابقة للمواصفات وتلبية تطلعات العملاء.
2. تحقيق الكفاءة التشغيلية: عبر تقليل معدلات الهدر في المواد الخام والطاقة والوقت، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية.
3. دعم الابتكار والتطوير المستمر: حيث تشجع الجودة على البحث الدائم عن طرق جديدة لتطوير المنتجات والعمليات.

²² 1/ محمد الخطيب، ادار الجودة الشاملة، ط4، عمان، دار وائل للنشر، 2016، ص85

2/ مأمون الدراكة، الجودة في المنظمات الحديثة، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2002، ص68

4. تحسين العمليات وتقليل التكاليف: تركز على تقليل الأخطاء والهدر في جميع مراحل الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية وتحسين الإنتاجية.
5. تحسين العلاقة بين العملاء والمنتجات أو الخدمات والعمل على زيادة ولائهم تجاهها. (2)²³

²³ 1/النجار عبد الفتاح، مفاهيم وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة، ط5، عمان، دار اليازوري العلمية، 2014، ص91

2/الرفاعي سامي، إدارة الجودة الشاملة منظور معاصر، ط8، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2018، ص120

ويرى كاتب اخر ان أهداف الجودة هي

1. ضمان الالتزام بالمعايير والمواصفات: من خلال تقديم منتجات وخدمات متوافقة مع المقاييس المحلية والدولية.
2. تحقيق رضا كافة الأطراف ذات العلاقة: ليس فقط العملاء، بل أيضاً الموظفين والمستثمرين والمجتمع ككل.
3. التركيز على التحسين المستمر: وذلك بجعل التطوير والابتكار جزءاً من الثقافة المؤسسية. (1)

ويرى كاتب اخر ان اهداف الجودة هي

- 1/تحسين مستوى الأداء المؤسسي وذلك من خلال تطوير العمليات والإجراءات بما يضمن تحقيق نتائج أكثر كفاءة وجودة في المخرجات النهائية
- 2/رفع رضا العملاء والمستفيدين حيث تهدف الجودة الى تلبية احتياجات العملاء وتحقيق توقعاتهم من خلال تقديم منتجات وخدمات متقنة ومتسقة
- 3/تقليل التكاليف والهدر اذ يؤدي تطبيق مبادئ الجودة الشاملة الى الحد من الأخطاء، وتقليل إعادة العمل، ما ينعكس على تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية
- 4/تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة لان الجودة تمكن المؤسسة من تحسين موقعها في السوق وزيادة قدرتها على المنافسة من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة اعلى.
- 5/تحقيق التحسين المستمر للعمليات اذ تعتمد الجودة على منهجية التحسين المستمر لضمان التطوير الدائم في بيئة العمل وفي الأداء التنظيمي. (2)

ويرى الباحثون ان اهداف الجودة هي

- 1/ توفير معلومات ذات صلة وموثوقة: تهدف التقارير عالية الجودة إلى تقديم معلومات ذات صلة مالية واقتصادية تمكن أصحاب المصلحة من فهم الوضع المالي الحقيقي للشركة.
- 2/ دعم اتخاذ القرارات المستنيرة: توفر التقارير معلومات دقيقة تساعد المستثمرين والمقرضين والجهات الأخرى على اتخاذ قرارات مدروسة حول الاستثمار أو تقديم القروض.
- 3/ تعزيز الثقة والشفافية: تسهم في بناء ثقة المستثمرين والجهات الأخرى في الشركة وبيئة الأعمال من خلال تقديم معلومات شفافة وموثوقة.²⁴

²⁴ 1/كاظم الموسوي ، إدارة الجودة الشاملة واثرها في تحسين الأداء المؤسسي ، ط3 ، بيروت ، دار الرشاد الحديثة، 2017، ص55

2/محمد حسن، إدارة الجودة الشاملة مدخل تطبيقي، ط2، عمان، دار المجد للنشر والتوزيع، 2018، ص112

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية

أولا مفهوم التقارير المالية

التقارير المالية تُعد بمثابة أداة اتصال بين المنشأة وبيئتها الخارجية، حيث تزود المستثمرين، المقرضين، والجهات الرقابية بمعلومات حيوية عن قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والاستمرارية. (1)

ويرى كاتب اخر ان مفهوم التقارير المالية

الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات المحاسبية عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية إلى الأطراف ذات العلاقة، بما يمكنهم من تقييم أدائها واتخاذ القرارات الرشيدة. (2)

ويرى كاتب اخر ان مفهوم التقارير المالية

المخرجات النهائية للنظام المحاسبي التي تُعدّها المنشأة بشكل دوري بهدف عرض نتائج أنشطتها الاقتصادية ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، بما يخدم عملية التقييم واتخاذ القرارات من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين. (3)

ويرى كاتب اخر ان مفهوم التقارير المالية

"الوسيلة الرسمية التي تستخدمها المنشآت لعرض نتائج نشاطها الاقتصادي ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة، وذلك وفقاً لمجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، بهدف توفير معلومات نافعة وموثوقة لمستخدميها من إداريين ومستثمرين وجهات رقابية". (4)

ويرى الباحثون ان مفهوم التقارير المالية

وثائق منظمة تحتوي على بيانات مالية تلخص الوضع المالي ونتائج أعمال الشركة وتدفقاتها النقدية خلال فترة محددة، وتقدم معلومات دقيقة عن أداء الشركة للمستثمرين، والمقرضين، والإدارة، والجهات التنظيمية لاتخاذ قرارات مستنيرة.²⁵

²⁵ 1/فؤاد الشامي، المحاسبة المالية، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2013، ص40

2/ حسن الشيخ، اعداد وتقييم القوائم المالية وفق المعايير الدولية، ط7، مصر، دار الفكر العربي، 2015، ص88

3/محمود العربي، اعداد التقارير المالية وفق المعايير الدولية، ط8، طرابلس، دار الكتاب الجامعي، 2016، ص67

4/ الرفاعي محمود، اعداد التقارير المحاسبية وفق الأسس المحاسبية الحديثة، ط4، مصر، دار وائل للنشر، 2015، ص42

ثانيا أهمية التقارير المالية

تُعدّ القوائم المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة داخل المؤسسة وخارجها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية. فهي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وتوفر معلومات شاملة وموثوقة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. وتبرز أهمية القوائم المالية في النقاط الآتية:

1. تزويد الإدارة بالمعلومات التي تساعد في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.
2. تمكين المستثمرين والممولين من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالاستثمار أو منح القروض.
3. خدمة الجهات الرقابية والضريبية في متابعة التزام المؤسسة بالقوانين والسياسات المالية.
4. زيادة مستوى الشفافية والإفصاح بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة في المؤسسة.
5. توضيح قدرة المؤسسة على الاستمرارية من خلال إظهار التدفقات النقدية ومصادر التمويل.

وقد أشار الباحث إلى أن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها، حيث يعتمد عليها المستثمرون والدائنون والإدارة في تقييم الأداء الماضي والتنبؤ بالنتائج المستقبلية واتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة. (1)

ويرى كاتب اخر ان أهمية التقارير المالية

1. قياس الأداء المالي للمؤسسة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر.
2. إظهار المركز المالي الحقيقي عبر تحديد الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
3. توفير مؤشرات للتنبؤ بالمستقبل من خلال تحليل الاتجاهات المالية.
4. المساعدة في تقييم السياسات المالية التي تتبعها الإدارة، ومدى كفاءتها في إدارة الموارد. (2) 26

1/احمد هلال، المحاسبة المالية المفاهيم والإجراءات، ط4، عمان، دار وائل للنشر، 2016، ص23

2/محمد العواد، القوائم المالية وتحليلها، ط2، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014، ص43

ويرى كاتب اخر ان أهمية التقارير المالية

1. وسيلة لتقويم الأداء الإداري عبر مقارنة النتائج المحققة بالأهداف الموضوعية.
2. أداة لاتخاذ القرارات الاستثمارية سواء من قبل المستثمرين الحاليين أو المحتملين.
3. إسهامها في عملية الرقابة على الموارد المالية، بما يضمن حسن استخدامها.
4. تسهيل الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية بفضل ما توفره من بيانات موثوقة. (1)

ويرى كاتب اخر ان أهمية التقارير المالية

- 1/ تقييم الأداء المالي للمؤسسة
- 2/ توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين
- 3/ تعزيز القدرة على التنبؤ بالمستقبل
- 4/ دعم الامتثال للمعايير والقوانين (2)²⁷

ويرى الباحثون ان أهمية التقارير المالية متمثلة في

- 1/ دعم اتخاذ القرارات: توفر التقارير المالية معلومات ضرورية ومستنيرة لمتخذي القرارات بشأن التوسع، خفض التكاليف، أو إعادة هيكلة العمليات.
- 2/ تقييم الأداء المالي: تُعد التقارير مرآة تعكس الأداء المالي للشركة، وتساعد في تتبع الإيرادات، المصروفات، الأرباح والخسائر، وتحديد كفاءة استخدام الموارد.
- 3/ تعزيز الشفافية والثقة: تُبنى الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة.

²⁷ 1/ احمد حسن، المحاسبة المالية مدخل معاصر، ط5، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2016، ص55

2/ عبد الحليم محمد، المحاسبة المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط4، الأردن، دار المطبوعات الجامعية، 2020، ص163

ثالثاً اهداف التقارير المالية

1. المساعدة في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية

من ضمن المعلومات التي يحتاجها المستخدمون تقييم كمية، توقيت، وعدم اليقين في التدفقات النقدية الصافية المستقبلية التي يتوقعونها من الكيان.

2. تقييم إدارة الكيان أو الوصاية/الإدارة المسؤولة

التقارير المالية أيضاً تُستخدم لتقييم كيف قامت الإدارة باستخدام موارد الكيان، أي مدى اهتمامها بالمحافظة على الموارد وإدارتها بحذر ومسؤولية.

3. تطوير سياسات محاسبية متسقة عند غياب معيار محدد

عندما لا يوجد معيار من معايير يغطي معاملة معينة أو حينما يُسمح باختيار بين سياسات محاسبية، يساعد الإطار المفاهيمي كيانات التقرير في تحديد سياسات متسقة.

4. مساعدة في تفسير وفهم المعايير المحاسبية

التقارير المالية يجب أن تُعد وتُفسَّر بناءً على فهم واضح للمبادئ والمعايير المحاسبية، والإطار المفاهيمي يُساعد أصحاب المصلحة – من مستثمرين ومدققين وغيرهم – على فهم وتفسير المعايير المحاسبية بشكل موحد.

5. تعزيز الشفافية والمساءلة

من خلال توفير معلومات مالية واضحة وموثوقة، يتم تقليل فجوة المعلومات بين من يوقّر رأس المال (المستثمرين، المقرضين) ومن يدير الكيان، مما يدعم المساءلة.

6. المقارنة بين الكيانات وبين الفترات الزمنية

من خلال السياسات المحاسبية المتسقة ومعايير موحدة تُتيح للمستخدمين المقارنة بين أداء الكيانات المختلفة، وكذلك متابعة أداء الكيان نفسه عبر الزمن. (1)

ويرى كاتب اخر اهداف التقارير المالية

1/توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية

2/قياس أداء المنشأة ونتائج أعمالها

3/تقديم معلومات عن التدفقات النقدية

4/تساعد في تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية والوفاء بالتزاماتها

5/تحقيق الشفافية والمساءلة. (2)²⁸

²⁸1/ممدوح الصادق محمد، تطور اهداف التقارير المالية، ط4، مصر، دار وائل للنشر، 2013، ص163

2/محمد سعيد، المحاسبة المالية، ط3، مصر، الجامعة الجديدة للنشر، 2018، ص118

ويرى كاتب اخر ان اهداف التقارير المالية

1/توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية

تمثل الغاية الأساسية للتقارير المالية، إذ تساعد المستثمرين، الدائنين، والمستخدمين الآخرين على تقييم الأداء المالي والمركز المالي للمنشأة، ومن ثم اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار أو التمويل أو الاستمرارية.

2/تقييم المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين

يتم ذلك من خلال بيان الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية في قائمة المركز المالي، مما يمكن المستخدمين من تقدير قوة المنشأة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

3/توضيح نتائج الأداء المالي خلال فترة معينة

من خلال قائمة الدخل، حيث تُبيّن الإيرادات والمصروفات وصافي الربح أو الخسارة، مما يساعد على الحكم على كفاءة الإدارة في استخدام الموارد.

4/تقديم معلومات عن التدفقات النقدية

تساعد قائمة التدفقات النقدية في فهم مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية،

5/المساعدة في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار

تستخدم المعلومات المالية لتقدير مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في مزاولة نشاطها في المستقبل دون مواجهة صعوبات مالية تؤثر على وجودها.

6/توفير معلومات قابلة للمقارنة

إذ تهدف التقارير إلى أن تكون المعلومات المالية متسقة عبر الزمن، مما يسمح بمقارنة أداء المنشأة بين الفترات المختلفة أو مع منشآت أخرى في نفس القطاع. (1)

ويرى كاتب اخر ان اهداف التقارير المالية

1/توفير معلومات مفيدة لأصحاب القرار.

2/بيان المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة او السنة المالية.

3/بيان نتائج اعمال المنشأة خلال الفترة المالية.

4/ توفير معلومات تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

5/تعزيز الشفافية والمسائلة دخل المنشأة.

6/ تسهيل المقارنة بين فترات مختلفة وبين منشآت متشابهة.(2)

1/عبدالرؤوف هاشم ، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية ، ط4، مصر، 2019، ص112

2/محمد سامي ، مبادئ المحاسبة المالية ، ط7، عمان ، دار وائل للنشر ، 2016، ص48

ويرى الباحثون ان اهداف التقارير المالية

- 1/دعم اتخاذ القرارات: تزود الإدارة والجهات الأخرى بمعلومات تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية وتشغيلية سليمة.
- 2/ تعزيز الثقة: من خلال الشفافية ، تبني التقارير المالية الثقة مع أصحاب المصلحة مثل المستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية.
- 3/ إدارة المخاطر: تساعد في تحديد المخاطر المالية المحتملة ووضع خطط للتعامل معها.
- 4/ الامتثال والشفافية: تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والضريبية، وتوفر بيانات موثوقة للتدقيق ، وتعزز الشفافية في التعاملات المالية.
- 5/المقارنة والتحليل: تتيح مقارنة الأداء المالي الحالي للشركة مع أهدافها او مع أداء المنافسين.
- 6/ التنبؤ بالمستقبل: تساعد في التنبؤ بأداء الشركة المستقبلي ، مثل الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المتوقعة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: النبذة التعريفية لشركة اسمنت بربر

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل بيانات الاستبانة

المبحث الثالث : اختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية لشركة أسمنت بربر

مقدمة

تأسس مصنع أسمنت بربر في إطار توجه الدولة لتعزيز قطاع الصناعات التحويلية ودعم التنمية الاقتصادية، خاصة في مجال صناعة مواد البناء. جاء إنشاء المصنع استجابة للطلب المتزايد على الأسمنت في السوق المحلي والمشروعات القومية، مع الاستفادة من توفر المواد الخام بالمنطقة.

مرّ المصنع بعدة مراحل تطوير منذ بداية تشغيله، شملت تحديث خطوط الإنتاج، وتحسين أنظمة التشغيل والجودة، والالتزام بمعايير السلامة المهنية وحماية البيئة. كما عمل المصنع على توطيد الخبرات الوطنية من خلال استقطاب الكفاءات السودانية وتدريبها، مما أسهم في رفع الإنتاجية وتحسين الأداء المؤسسي.

ومع مرور الوقت، أصبح مصنع أسمنت بربر أحد المساهمين في تلبية احتياجات السوق المحلي من الأسمنت، وداعمًا لفرص العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

يهدف هذا المشروع إلى تسليط الضوء على أهمية التراث الثقافي والمعماري، وإبراز الدور الحضاري الذي لعبته المدن التاريخية عبر العصور المختلفة، بوصفها شاهدًا حيًا على تطور المجتمعات الإنسانية. كما يعكس هذا العمل تطور البنية العمرانية وما تحمله من قيم ثقافية واجتماعية تشكل جزءًا أساسيًا من الهوية الوطنية، وتسهم في ترسيخ مفاهيم الانتماء والاعتزاز بالموروث الحضاري.

ويؤكد المشروع على أهمية الحفاظ على المعالم التاريخية من خلال التوثيق والدراسة العلمية، لما لذلك من دور فاعل في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التراث ودوره في بناء المستقبل. وقد جاءت هذه الدراسة مدعومة بملاحظات ميدانية أظهرت تنوع الأساليب المعمارية، والاعتماد على المواد المحلية في البناء، وانسجام المباني مع البيئة المحيطة، مما يعكس فهماً عميقاً للظروف البيئية والاجتماعية التي نشأت فيها هذه المعالم.

ويُعد الموقع محل الدراسة ذا قيمة تاريخية واجتماعية كبيرة، إذ شكّل مركزاً مهماً في الحياة اليومية للسكان، كما يمثل شاهداً على مراحل التطور العمراني والتغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة عبر الزمن. ويبرز ذلك بوضوح في المباني التاريخية التي تعكس الطابع التقليدي الأصيل من خلال تصميمها وعناصرها الزخرفية، والتي خضعت لأعمال ترميم وفق أسس علمية ومعمارية دقيقة، بهدف الحفاظ على شكلها الأصلي وضمان استدامتها للأجيال الحالية والقادمة، بما يسهم في دعم السياحة الثقافية وتعزيز المعرفة بتاريخ المكان وأهميته الحضارية.

1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة موضوع البحث وأهدافه.

2. مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمجالين المحاسبي والإداري في المؤسسة محل الدراسة، ممن لهم علاقة مباشرة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية والبرامج المحاسبية الحديثة، ويملكون خبرة عملية تتيح لهم تقييم أثر هذه النظم على الأداء المالي والإداري.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل بيانات الاستبانة :

1/ أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، لما تتمتع به من ملاءمة لأهداف الدراسة وسهولة في التطبيق. وتكوّنت الاستبانة من جزأين رئيسين:

- الجزء الأول: البيانات الشخصية، وتشمل (النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).
- الجزء الثاني: عبارات الدراسة، وتضم (20) عبارة موزعة على أربعة محاور تمثل فرضيات الدراسة الأربع.

2/ مقياس الدراسة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة على عبارات الاستبانة، وفق التدرج الآتي:

(1) لا أوافق بشدة – (2) لا أوافق – (3) محايد – (4) أوافق – (5) أوافق بشدة، وذلك لما يتميز به هذا المقياس من شيوع وملاءمة في الدراسات الإدارية والمحاسبية.

3/ صدق وثبات أداة الدراسة

جدول رقم (1-2-3): نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لمحاور الدراسة

محاور الدراسة	معامل ألفا كرو نباخ	عدد الفقرات
الفرضية الأولى	0.826	5
الفرضية الثانية	0.793	5
الفرضية الثالثة	0.436	5
الفرضية الرابعة	0.581	5
محاور الدراسة ككل	0.494	20

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

يوضح جدول رقم (1-2-3) نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لمحاور الدراسة، حيث أظهرت النتائج تباينًا في درجات الاتساق الداخلي بين محاور الاستبانة.

فقد سجلت الفرضية الأولى معامل ثبات مرتفعًا بلغ (0.826)، وهي قيمة تدل على مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين فقرات المحور، وتُعد قيمة ممتازة وفق المعايير الإحصائية المتعارف عليها في البحوث الإدارية والمحاسبية، مما يؤكد تجانس العبارات وصلاحيتها للتحليل الإحصائي.

كما حققت الفرضية الثانية معامل ثبات جيد بلغ (0.793)، وهي قيمة تفوق الحد الأدنى المقبول إحصائيًا (0.70)، وتشير إلى درجة مناسبة من الاتساق الداخلي بين فقرات المحور، بما يسمح بالاعتماد على نتائجها في اختبار الفرضيات وتفسير النتائج.

في المقابل، جاءت قيمة معامل ألفا كرو نباخ لـ الفرضية الثالثة منخفضة نسبياً، حيث بلغت (0.436)، وهو ما يعكس ضعف الاتساق الداخلي بين فقرات المحور. ويُعزى ذلك إلى تضمّن بعض العبارات صياغات عكسية تقيس المفهوم من اتجاه مغاير لبقية العبارات، إضافة إلى تعدد الأبعاد الضمنية التي تقيسها فقرات المحور، فضلاً عن صغر حجم العينة، الأمر الذي انعكس سلباً على قيمة معامل الثبات.

أما الفرضية الرابعة، فقد بلغ معامل ألفا كرو نباخ (0.581)، وهي قيمة حدّية تشير إلى اتساق داخلي متوسط، وتُعد مقبولة في إطار الدراسات الاستكشافية ومع العينات الصغيرة. ويُفسّر هذا الانخفاض النسبي بوجود تباين في اتجاهات بعض الفقرات، إلى جانب تنوّع الجوانب التي تقيسها العبارات المرتبطة بالأداء الإداري.

وبالنسبة لمحاور الدراسة ككل، فقد بلغ معامل ألفا كرو نباخ (0.494)، وهي قيمة منخفضة نسبياً، ويُفسّر ذلك بأن محاور الاستبانة تقيس مفاهيم متعددة ومستقلة، ولا يُشترط منهجياً أن تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة كأداة واحدة موحّدة، خاصة في الدراسات التي تعتمد على فرضيات متعددة ذات طبيعة مختلفة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجات متفاوتة من الثبات، حيث جاءت الفرضيتان الأولى والثانية ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، في حين تُستخدم نتائج الفرضيتين الثالثة والرابعة في إطار التحليل الوصفي واختبار الفرضيات مع مراعاة طبيعة العينة وحدود الدراسة.

4/ أساليب جمع البيانات: تم توزيع الاستبانات على أفراد العينة المستهدفة بصورة مباشرة، مع توضيح هدف الدراسة وطريقة الإجابة، ثم جُمعت الاستبانات وفرزت للتأكد من اكتمالها وخلوها من البيانات الناقصة، قبل إدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي.

5/ أساليب التحليل الإحصائي: تم إدخال البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج SPSS، حيث استُخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها، شملت:

- التكرارات والنسب المئوية لتحليل البيانات الشخصية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف اتجاهات أفراد العينة، اختبار كاي تربيع (Chi-Square) لقياس دلالة استجابات أفراد العينة على مستوى العبارات والمحاور، اختبار فرضيات الدراسة على مستوى العبارة الواحدة وعلى مستوى المحور ككل.

6/ إجراءات اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة وفق خطوات منهجية محددة، تمثلت في:

- تحليل كل عبارة من عبارات الفرضيات باستخدام اختبار كاي تربيع وحساب قيمة كاي تربيع لكل محور من محاور الدراسة على حدة واعتماد مستوى دلالة إحصائية قدره (0.05) للحكم على نتائج الاختبار، وقبول الفرضية إذا كانت قيمة المعنوية أقل من (0.05)، ورفضها إذا تجاوزت ذلك، وبناءً على هذه الإجراءات، تم التوصل إلى نتائج الدراسة واستخلاص التوصيات المناسبة في ضوء التحليل الإحصائي الفعلي.

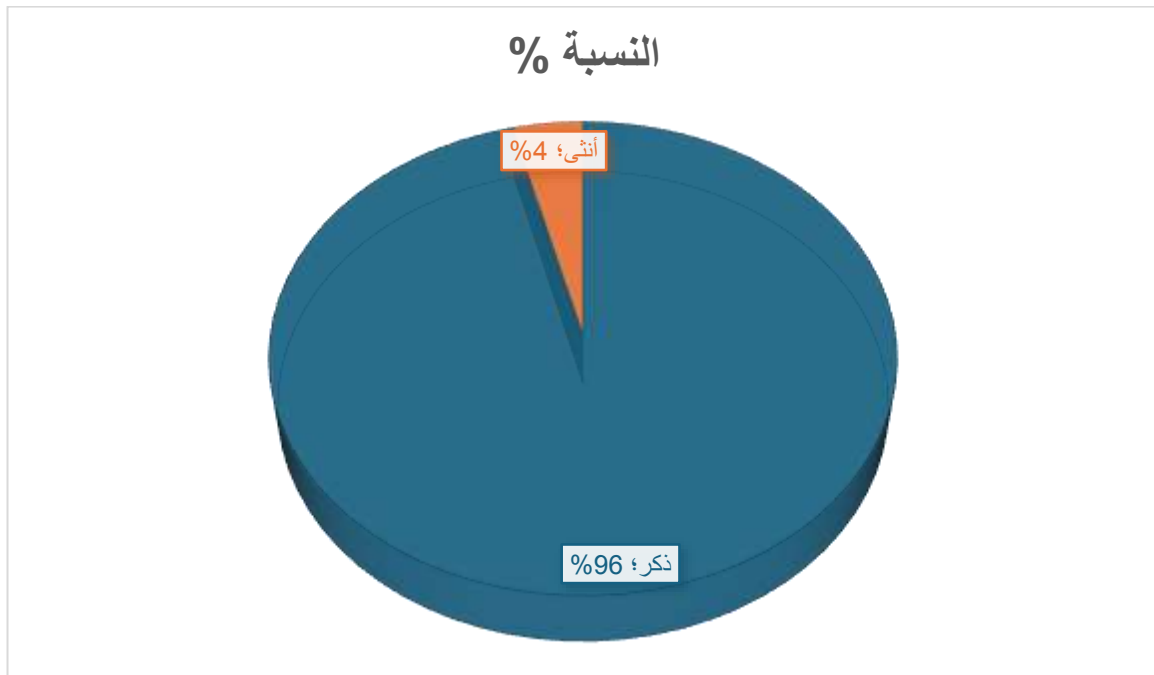
القسم الأول: تحليل البيانات الشخصية

جدول رقم (3-2-2): يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لمتغير النوع لأفراد عينة الدراسة

النوع	النسبة %	التكرار
ذكر	96%	24
أنثى	4%	1
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (3-2-2): النوع لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

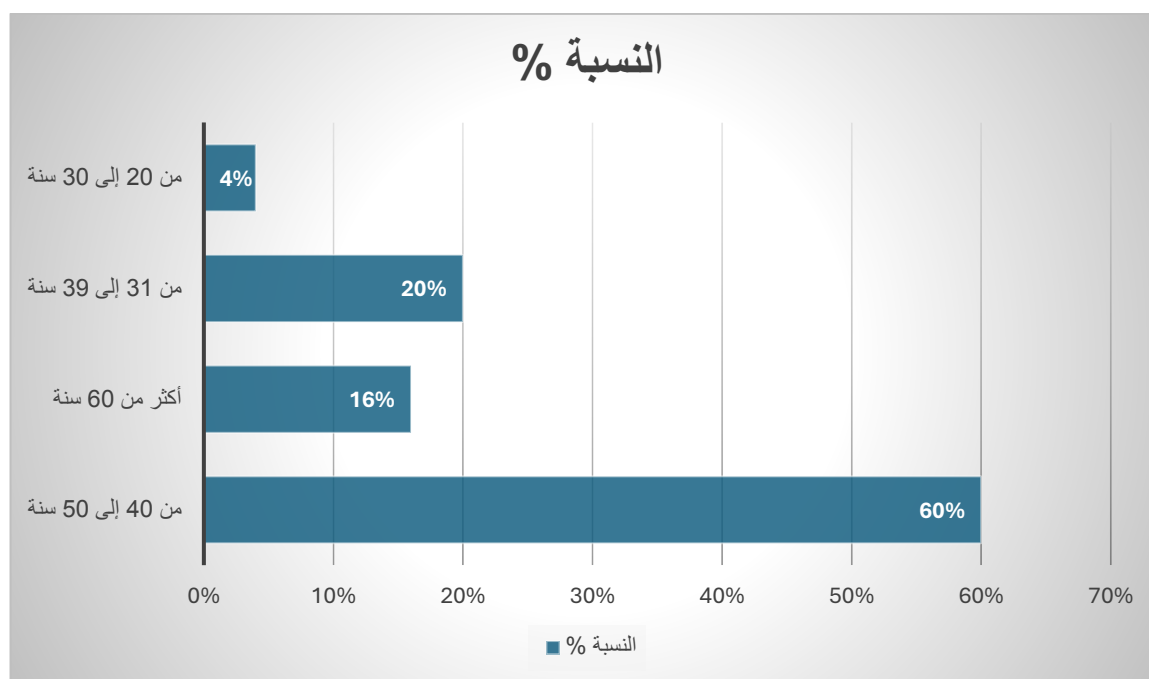
يتضح من الجدول رقم (2-2-3) والشكل رقم (3-2-2) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة (96%)، مقابل نسبة محدودة من الإناث بلغت (4%). ويعكس ذلك طبيعة المجتمع المهني محل الدراسة، حيث يلاحظ ارتفاع تمثيل الذكور في الوظائف المحاسبية والإدارية بالمؤسسات محل التطبيق.

جدول رقم (3-2-3): يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لمتغير العمر لأفراد عينة الدراسة

العمر	النسبة %	التكرار
من 40 إلى 50 سنة	60%	15
أكثر من 60 سنة	16%	4
من 31 إلى 39 سنة	20%	5
من 20 إلى 30 سنة	4%	1
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (3-2-3): العمر لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

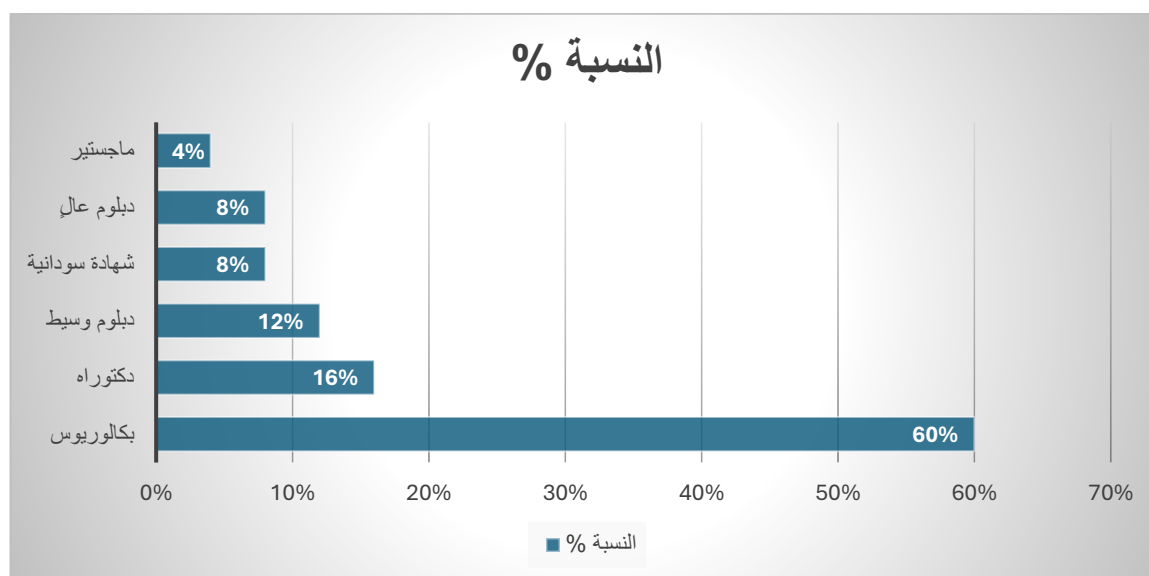
يبين الجدول رقم (3-2-3) والشكل رقم (3-2-3) أن الفئة العمرية من (40-50 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (60%)، وهو ما يدل على أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة النضج الوظيفي والخبرة العملية. تلتها فئة (31-39 سنة) بنسبة (20%)، ثم فئة (أكثر من 60 سنة) بنسبة (16%)، في حين جاءت الفئة العمرية الأصغر (20-30 سنة) في المرتبة الأخيرة بنسبة (4%).

جدول رقم (4-2-3): يوضح توزيع المبحوثين وفقاً للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

المؤهل العلمي	النسبة %	التكرار
بكالوريوس	60%	15
دكتوراه	16%	4
دبلوم وسيط	12%	3
شهادة سودانية	8%	2
دبلوم عالٍ	8%	2
ماجستير	4%	1
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (4-2-3): المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

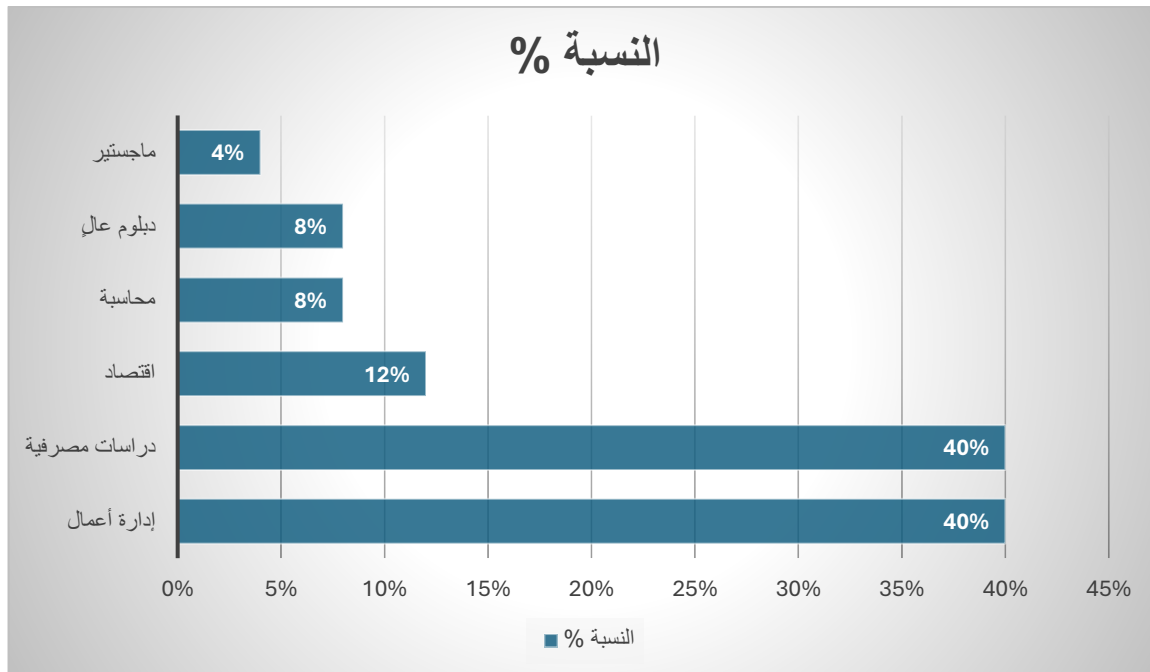
يتضح من الجدول رقم (4-2-3) والشكل رقم (4-2-3) أن حملة درجة البكالوريوس يمثلون النسبة الأعلى من أفراد العينة بنسبة (60%)، وهو ما يشير إلى ملائمة المستوى العلمي لطبيعة موضوع الدراسة. تلتها فئة الدكتوراه بنسبة (16%)، ثم الدبلوم الوسيط بنسبة (12%). في حين جاءت فئات الماجستير والشهادة السودانية والدبلوم العالي بنسب أقل، مما يعكس تنوعاً علمياً مقبولاً داخل العينة.

جدول رقم (3-2-5): يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

التخصص العلمي	النسبة %	التكرار
إدارة أعمال	40%	10
دراسات مصرفية	40%	10
اقتصاد	12%	3
محاسبة	8%	2
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (3-2-5): التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

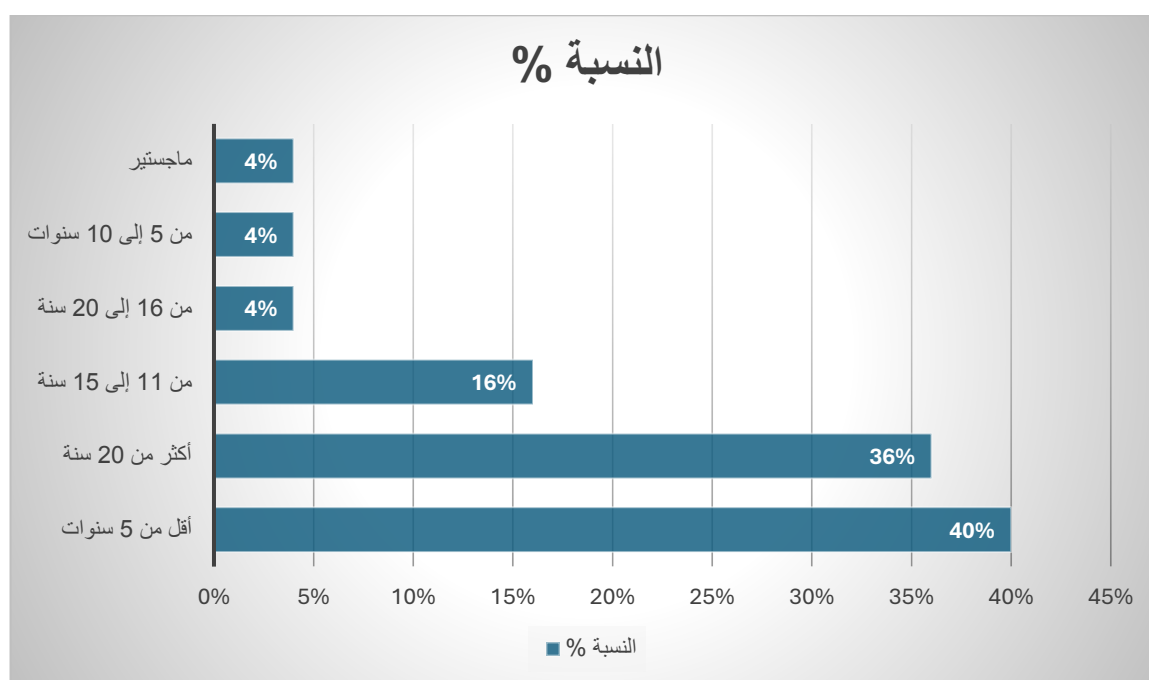
يبين الجدول رقم (3-2-5) والشكل رقم (3-2-5) أن تخصصي إدارة الأعمال والدراسات المصرفية جاءا في المرتبة الأولى ونسبة متساوية بلغت (40%) لكل منهما، وهو ما يعكس ارتباط تخصصات العينة بموضوع الدراسة. وجاء تخصص الاقتصاد بنسبة (12%)، بينما حل تخصص المحاسبة في المرتبة الأخيرة بنسبة (8%).

جدول رقم (3-2-6): يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

سنوات الخبرة	النسبة %	التكرار
أقل من 5 سنوات	40%	10
أكثر من 20 سنة	36%	9
من 11 إلى 15 سنة	16%	4
من 16 إلى 20 سنة	4%	1
من 5 إلى 10 سنوات	4%	1
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (3-2-6): سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

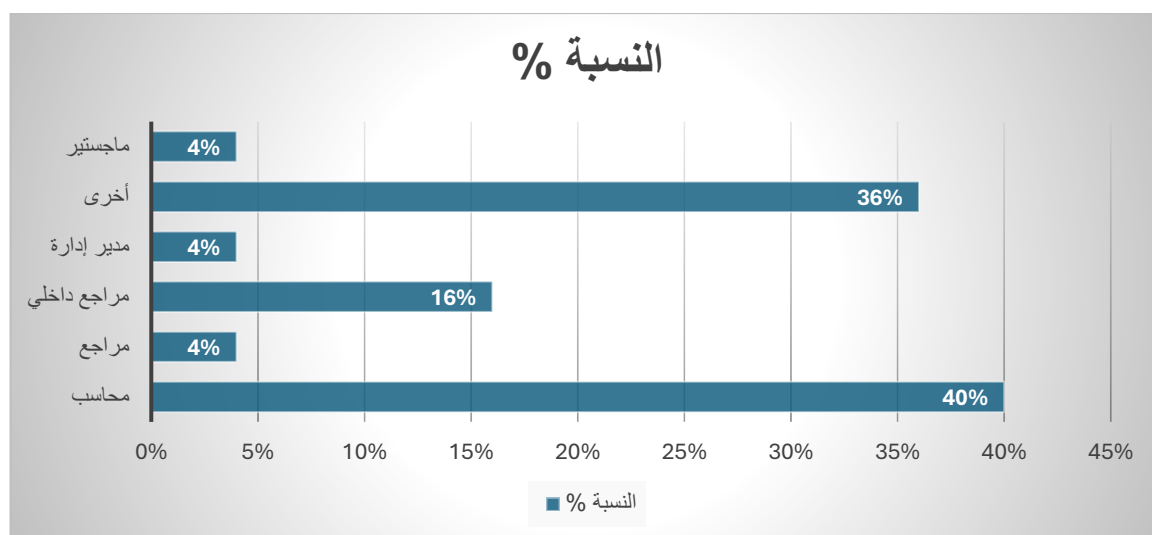
يوضح الجدول رقم (3-2-6) والشكل رقم (3-2-6) أن فئة الخبرة الأقل من خمس سنوات جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (40%)، تلتها فئة الخبرة التي تزيد عن 20 سنة بنسبة (36%)، وهو ما يشير إلى وجود مزيج من الخبرات الحديثة والطويلة داخل العينة. في حين جاءت فئات الخبرة المتوسطة بنسب أقل، مما يعكس تبايناً في مستويات الخبرة العملية بين أفراد العينة.

جدول رقم (3-2-7): يوضح توزيع المبحوثين وفقاً للمسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة (N = 25)

المسمى الوظيفي	النسبة %	التكرار
محاسب	40%	10
مراجع	4%	1
مراجع داخلي	16%	4
مدير إدارة	4%	1
أخرى	36%	9
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (3-2-7): المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة (N = 25)



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

يتضح من الجدول رقم (3-2-7) والشكل رقم (3-2-7) أن فئة المحاسبين جاءت في المرتبة الأولى من حيث التكرار، حيث بلغت نسبتهم (40%) من إجمالي أفراد العينة، وهو ما يعكس طبيعة مجتمع الدراسة المرتبط مباشرة بالعمل المحاسبي واستخدام النظم والبرامج المحاسبية.

وجاءت فئة أخرى في المرتبة الثانية بنسبة (36%)، مما يشير إلى تنوع المسميات الوظيفية داخل المؤسسة محل الدراسة، وقد يشمل ذلك وظائف إدارية أو فنية ذات صلة غير مباشرة بالمجال المحاسبي، الأمر الذي يثري نتائج الدراسة من حيث تنوع وجهات النظر.

في المرتبة الثالثة، جاءت فئة المراجعين الداخليين بنسبة (16%)، بينما سجلت فئة المراجع ومدير الإدارة أدنى نسب تمثيل، حيث بلغت نسبة كل منهما (4%)،

ثانيًا: تحليل بيانات الاستبانة الأساسية

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية وجودة التقارير المالية.

جدول رقم (8-2-3) التوزيع التكراري للمبحوثين وفقا لعبارات الفرضية الأولى (N = 25)

العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
يساعد تطبيق معايير المحاسبة في جودة التقارير المالية	19 (76%)	6 (24%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)
يبرز الالتزام بالمعايير المحاسبية من دقة المعلومات المالية في التقارير	17 (68%)	8 (32%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)
يساهم تطبيق المعايير الدولية في زيادة شفافية التقارير المالية	10 (40%)	12 (48%)	3 (12%)	0 (0%)	0 (0%)
يربط مستوى جودة التقارير المالية بدرجة تطبيق المعايير المحاسبية داخل المؤسسة	9 (36%)	11 (44%)	4 (16%)	1 (4%)	0 (0%)
يؤثر عدم الالتزام بمعايير محاسبية على موثوقية البيانات المعروضة في التقارير المالية	7 (28%)	9 (36%)	6 (24%)	2 (8%)	1 (4%)

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

يتضح من جدول رقم (8-2-3) أن اتجاهات أفراد العينة جاءت إيجابية بوضوح نحو عبارات الفرضية الأولى، مع تباين نسبي في مستويات الموافقة بين العبارات.

حازت العبارة الأولى على أعلى نسبة موافقة، حيث بلغت نسبة (أوافق + أوافق بشدة) 100%، منها (76%) موافقة بشدة، مما يعكس اتفاقاً قوياً لدى أفراد العينة على أن تطبيق معايير المحاسبة يسهم مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية.

وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الثانية بنسبة موافقة كلية بلغت 100% كذلك، مع تركّز الاستجابات في فئتي الموافقة والموافقة الشديدة، وهو ما يدل على إدراك واضح لأهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية في تعزيز دقة المعلومات المالية الواردة في التقارير.

أما العبارة الثالثة، فقد سجلت نسبة موافقة مرتفعة بلغت 88%، مقابل (12%) من المحايدين، مما يشير إلى اتفاق غالبية أفراد العينة على دور المعايير الدولية في تعزيز شفافية التقارير المالية، مع وجود تحفظ محدود لدى بعض المشاركين.

وسجلت العبارة الرابعة نسبة موافقة كلية بلغت 80%، في حين بلغت نسبة الحياد وعدم الموافقة (20%)، وهو ما يعكس وجود تباين نسبي في تقدير مدى ارتباط جودة التقارير المالية بدرجة تطبيق المعايير داخل المؤسسات.

في المقابل، جاءت العبارة الخامسة بأقل نسبة موافقة بلغت 64%، مقابل (36%) توزعت بين الحياد وعدم الموافقة، وهو ما قد يعكس اختلاف مستويات الالتزام الفعلي بالمعايير المحاسبية بين المؤسسات محل الدراسة وتأثير ذلك على موثوقية البيانات المالية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الجودة الشاملة وجودة التقارير المالية.

جدول رقم (9-2-3): التوزيع التكراري للمبحوثين وفقا لعبارات الفرضية الثانية (N = 25)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
تطبيق مبادئ الجودة الشاملة يرفع درجة الاعتمادية في التقارير المالية للمؤسسة	6 (24%)	19 (76%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)
الجودة الشاملة تدعم اتساق المعلومات المالية وتمنع التباين في التقارير	12 (48%)	13 (52%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)
التزام المؤسسة بعمليات التحسين المستمر ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية	5 (20%)	12 (48%)	8 (32%)	0 (0%)	0 (0%)
الجودة الشاملة تساهم في ضبط إجراءات إعداد التقارير المالية	4 (16%)	17 (68%)	3 (12%)	1 (4%)	0 (0%)
تطبيق الجودة الشاملة يعزز مستوى المراجعة الداخلية بما يرفع جودة التقارير المالية النهائية	0 (0%)	9 (36%)	3 (12%)	9 (36%)	4 (16%)

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

يتضح من جدول رقم (9-2-3) أن أعلى نسب الموافقة جاءت في العبارة الأولى، حيث بلغت نسبة الموافقة (أوافق + أوافق بشدة) 100%، مما يدل على اتفاق كامل بين أفراد العينة على أن تطبيق مبادئ الجودة الشاملة يسهم بفاعلية في رفع درجة الاعتمادية في التقارير المالية للمؤسسة.

وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الثانية من حيث نسبة الموافقة، حيث بلغت أيضًا 100%، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لدى أفراد العينة لدور الجودة الشاملة في دعم اتساق المعلومات المالية والحد من التباين في التقارير.

وفي المرتبة الثالثة، أظهرت العبارة الرابعة نسبة موافقة مرتفعة بلغت 84%، مما يشير إلى قناعة غالبية أفراد العينة بأن الجودة الشاملة تساهم في ضبط إجراءات إعداد التقارير المالية.

أما العبارة الثالثة، فقد بلغت نسبة الموافقة عليها 68%، مقابل نسبة حياد بلغت 32%، وهو ما يعكس وجود تباين نسبي في آراء أفراد العينة حول أثر التحسين المستمر على جودة التقارير المالية.

وجاءت العبارة الخامسة في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة الموافقة، حيث بلغت نسبة الموافقة 36% فقط، مقابل نسبة عدم موافقة مرتفعة نسبيًا بلغت 52%، وهو ما قد يشير إلى اختلاف مستوى تطبيق ممارسات الجودة الشاملة في مجال المراجعة الداخلية بين المؤسسات محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة.

جدول رقم (3-2-10) التوزيع التكراري للمبحوثين وفقا لعبارات الفرضية الثالثة (N = 25)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
توافق المعايير المحاسبية مع مبادئ الجودة الشاملة يعزز فعالية النظام المالي داخل المؤسسة	7 (28%)	13 (52%)	5 (20%)	0 (0%)	0 (0%)
تكامل المعايير المحاسبية مع معايير الجودة الشاملة يدعم تحسين الإجراءات الإدارية والرقابية	7 (28%)	14 (56%)	4 (16%)	0 (0%)	0 (0%)
ارتفاع مستوى الالتزام بالمعايير المحاسبية ينعكس إيجاباً على تطبيق مبادئ الجودة الشاملة	7 (28%)	11 (44%)	6 (24%)	1 (4%)	0 (0%)
التطبيق المتكامل للمعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة يدعم تحقيق الشفافية داخل المؤسسة	8 (32%)	12 (48%)	5 (20%)	0 (0%)	0 (0%)
التوحيد بين المعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة يساهم في تحقيق أداء مؤسسي أكثر اتساقاً	8 (32%)	13 (52%)	4 (16%)	0 (0%)	0 (0%)

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

يتضح من جدول رقم (3-2-10) أن أعلى نسب الموافقة جاءت لصالح العبارة الثالثة، حيث بلغت نسبة أوافق وأوافق بشدة (88%) ، مما يدل على قناعة قوية لدى أفراد العينة بأن الالتزام بالمعايير المحاسبية ينعكس إيجاباً على تطبيق مبادئ الجودة الشاملة داخل المؤسسة.

تليها العبارة الخامسة بنسبة موافقة بلغت 84%، وهو ما يشير إلى إدراك أفراد العينة لأهمية توحيد المعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة في تحقيق أداء مؤسسي أكثر اتساقًا.

كما سجلت العبارة الرابعة نسبة موافقة مرتفعة بلغت 76%، مما يعكس اتفاقًا واضحًا على أن التطبيق المتكامل للمعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة يدعم تحقيق الشفافية داخل المؤسسة. أما العبارة الأولى، فقد بلغت نسبة الموافقة عليها 80%، وهو ما يؤكد أن توافق المعايير المحاسبية مع مبادئ الجودة الشاملة يسهم في تعزيز فعالية النظام المالي.

وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة الموافقة، حيث بلغت 76%، مع وجود نسبة حياد بلغت (24%)، وهو ما قد يعكس تباينًا محدودًا في تقدير مدى تكامل المعايير المحاسبية مع معايير الجودة الشاملة في تحسين الإجراءات الإدارية والرقابية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

جدول رقم (3-2-11): التوزيع التكراري للمبحوثين وفقا لعبارات الفرضية الرابعة (N = 25)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
جودة التقارير المالية تساهم في توضيح الصورة الاستثمارية للمؤسسة	8 (32%)	11 (44%)	6 (24%)	0 (0%)	0 (0%)
دقة المعلومات المعروضة في التقارير المالية تعزز قدرة المستثمرين على تقييم البدائل الاستثمارية	8 (32%)	10 (40%)	7 (28%)	0 (0%)	0 (0%)
شفافية التقارير المالية توفر أساساً موثقاً لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة	8 (32%)	9 (36%)	8 (32%)	0 (0%)	0 (0%)
التقارير المالية المحكمة تساعد في تقدير المخاطر والعوائد المتوقعة	8 (32%)	12 (48%)	5 (20%)	0 (0%)	0 (0%)
وضوح البيانات المالية في التقارير يساعد متخذي القرار على تقييم جودة المشاريع الاستثمارية بدقة أعلى	8 (32%)	13 (52%)	4 (16%)	0 (0%)	0 (0%)

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

يوضح جدول رقم (3-2-11) أن أعلى نسبة موافقة جاءت لصالح العبارة الخامسة، حيث بلغت نسبة أوافق وأوافق بشدة (84%) ، مما يعكس إدراكاً قوياً لدى أفراد العينة لأهمية وضوح البيانات المالية في دعم متخذي القرار عند تقييم المشاريع الاستثمارية.

تليها العبارة الرابعة بنسبة موافقة بلغت 80%، وهو ما يدل على اتفاق واضح على أن التقارير المالية المحكمة تسهم في تقدير المخاطر والعوائد المتوقعة بشكل أفضل.

كما سجلت العبارة الأولى نسبة موافقة بلغت 76%، مما يشير إلى دور جودة التقارير المالية في توضيح الصورة الاستثمارية للمؤسسة.

وجاءت العبارة الثانية بنسبة موافقة قدرها 72%، وهو ما يعكس قناعة غالبية أفراد العينة بأن دقة المعلومات المالية تعزز قدرة المستثمرين على تقييم البدائل الاستثمارية، مع وجود نسبة حياد محدودة.

أما العبارة الثالثة، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة الموافقة، حيث بلغت 68%، وهو ما قد يعكس اختلافاً نسبياً في تقدير مستوى شفافية التقارير المالية كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

اختبار فرضيات الدراسة

بهدف اختبار فرضيات الدراسة والتحقق من وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيراتها، تم الاعتماد على اختبار كاي تربيع (Chi-Square Test) ، لملاءمته لطبيعة بيانات الدراسة المقاسة بمقياس ليكرت الخماسي، ولاختبار دلالة اتجاهات استجابات أفراد العينة مقارنة بالتوزيع الفرضي.

وقد تم تنفيذ الاختبار على مستويين:

1. مستوى العبارات لكل فرضية على حدة.
 2. مستوى المحور ككل للحكم النهائي على الفرضية.
- واعتمدت الدراسة مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) معياراً للحكم على الدلالة الإحصائية، بحيث تُقبل الفرضية إذا كانت قيمة المعنوية أقل من (0.05)، وتُرفض إذا تجاوزت ذلك.

اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية الأداء.

جدول رقم (12-2-3): يوضح الانحراف المعياري للوسط الحسابي اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الأولى (N = 25)

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية (Sig.)	النتيجة
تساعد نظم المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة الأداء المالي	0.48	4.32	3.24	0.072	رفض
تسهم نظم المعلومات المحاسبية في تقليل الأخطاء الإدارية والمالية مما يحسن الأداء	0.72	3.76	3.44	0.179	رفض
ضعف نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأداء	0.50	4.60	1.00	0.317	رفض
كلما كان نظام المعلومات المحاسبي أكثر دقة ارتفعت كفاءة الأداء داخل المؤسسة	0.66	4.24	6.08	0.048	قبول
استخدام النظام المحاسبي المحوسب يقلل الحاجة للجهد اليدوي وبالتالي يرفع كفاءة الأداء	0.58	4.44	9.68	0.008	قبول
المحور ككل (الفرضية الأولى)	0.59	4.27	30.26	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

أولاً: تفسير نتائج العبارات

العبرة الأولى (مرفوضة إحصائياً): رغم ارتفاع الوسط الحسابي (4.32) بما يعكس اتجاهًا إيجابيًا عامًا نحو الموافقة، إلا أن نتيجة اختبار كاي تربيع لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{Sig} = 0.072$) ($0.05 >$)، مما يدل على أن توزيع الاستجابات لم ينحرف بدرجة كافية عن التوزيع الفرضي، وبالتالي لم يكن الاتفاق حاسماً إحصائياً.

العبرة الثانية (مرفوضة إحصائياً): أظهرت العبرة وسطاً حسابياً مرتفعاً نسبياً (3.76)، إلا أن عدم دلالة اختبار كاي تربيع ($\text{Sig} = 0.179$) يشير إلى وجود تباين في آراء أفراد العينة، وهو ما يعكس اختلافاً في تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في تقليل الأخطاء الإدارية والمالية بين المؤسسات محل الدراسة.

العبرة الثالثة (مرفوضة إحصائياً): على الرغم من تسجيل العبرة وسطاً حسابياً مرتفعاً (4.60)، فإن عدم تحقق الدلالة الإحصائية ($\text{Sig} = 0.317$) يدل على أن الاتفاق المرتفع لم يكن كافياً إحصائياً، وقد يُعزى ذلك إلى تقارب استجابات أفراد العينة وعدم انحرافها بشكل واضح عن التوزيع المتوقع.

العبرة الرابعة (مقبولة إحصائياً): حققت هذه العبرة دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حيث بلغت قيمة المعنوية ($\text{Sig} = 0.048$)، إلى جانب وسط حسابي مرتفع (4.24)، مما يدل على اتفاق واضح وغير عشوائي بين أفراد العينة على أن دقة نظام المعلومات المحاسبية تسهم في رفع كفاءة الأداء داخل المؤسسة.

العبرة الخامسة (مقبولة إحصائياً): سجلت العبرة مستوى دلالة إحصائية مرتفعاً ($\text{Sig} = 0.008$) مع وسط حسابي عالٍ (4.44)، وهو ما يعكس إجماعاً قوياً لدى أفراد العينة على أن استخدام النظام المحاسبي المحوسب يقلل الجهد اليدوي ويسهم بفاعلية في رفع كفاءة الأداء.

ثانياً: تفسير نتيجة المحور ككل (الفرضية الأولى)

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحور ككل قيمة معنوية أقل من (0.05)، حيث بلغت ($\text{Sig} = 0.000$)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي.

ويعني ذلك أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات المحور لم تكن عشوائية، بل اتجهت بصورة واضحة نحو الموافقة، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى، ويؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية الأداء.

اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج المحاسبية الحديثة وفاعلية الأداء.

جدول رقم (3-2-13): يوضح الانحراف المعياري للوسط اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثانية

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية (Sig.)	النتيجة
التدريب المستمر على البرامج المحاسبية الحديثة يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء المالي	0.44	4.76	6.76	0.009	قبول
تكامل البرامج المحاسبية مع الأنظمة الإدارية ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المؤسسي	0.51	4.48	0.04	0.841	رفض
يؤدي استخدام البرامج المحاسبية الحديثة إلى تقليل الوقت اللازم لإنجاز العمليات المحاسبية	0.73	3.88	2.96	0.228	رفض
تساعد البرامج المحاسبية في تقليل الأخطاء المحاسبية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء	0.68	3.96	25.40	0.000	قبول
الاعتماد على البرامج التقليدية لا يؤثر بشكل كبير على كفاءة الأداء	1.15	2.68	4.92	0.178	رفض
المحور ككل (الفرضية الثانية)	0.70	3.95	81.44	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

أولاً: تفسير نتائج العبارات

العبرة الأولى (مقبولة إحصائياً): أظهرت العبرة وسطاً حسابياً مرتفعاً (4.76) مع دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية (Sig = 0.009) ويعكس ذلك اتفاقاً واضحاً وغير عشوائي بين أفراد العينة على أن التدريب المستمر على البرامج المحاسبية الحديثة يسهم بفاعلية في رفع مستوى كفاءة الأداء المالي.

العبرة الثانية (مرفوضة إحصائياً): على الرغم من تسجيل العبرة وسطاً حسابياً مرتفعاً (4.48)، إلا أن عدم دلالة اختبار كاي تربيع (Sig = 0.841) يشير إلى أن استجابات أفراد العينة لم تنحرف إحصائياً عن التوزيع الفرضي، مما يعكس تبايناً في تقدير أثر تكامل البرامج المحاسبية مع الأنظمة الإدارية داخل المؤسسات محل الدراسة.

العبرة الثالثة (مرفوضة إحصائياً): بلغ الوسط الحسابي للعبرة (3.88)، وهو أعلى من الوسط الفرضي، إلا أن قيمة المعنوية (Sig = 0.228) تدل على عدم تحقق دلالة إحصائية، وقد يُعزى ذلك إلى اختلاف مستويات الاستفادة الفعلية من البرامج المحاسبية الحديثة في تقليل الزمن اللازم لإنجاز العمليات المحاسبية.

العبرة الرابعة (مقبولة إحصائياً): حققت هذه العبرة دلالة إحصائية قوية (Sig = 0.000) مع وسط حسابي مرتفع (3.96)، مما يدل على إجماع واضح لدى أفراد العينة على أن البرامج المحاسبية الحديثة تسهم في تقليل الأخطاء المحاسبية وتحسين كفاءة الأداء.

العبرة الخامسة (مرفوضة إحصائياً): سجلت العبرة وسطاً حسابياً منخفضاً نسبياً (2.68) مع عدم دلالة إحصائية (Sig = 0.178)، وهو ما يعكس تبايناً في آراء أفراد العينة حول تأثير الاعتماد على البرامج المحاسبية التقليدية على كفاءة الأداء.

ثانياً: تفسير نتيجة المحور ككل (الفرضية الثانية)

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحور ككل قيمة دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث بلغت (Sig = 0.000)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي.

ويعني ذلك أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية الثانية لم تكن عشوائية، بل اتجهت بصورة واضحة نحو الموافقة، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية، ويؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج المحاسبية الحديثة وفاعلية الأداء.

اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية الأداء المالي.

جدول رقم (14-2-3): يوضح الانحراف المعياري للوسط الحسابي اختبار كاي تربيع للفرضية الثالثة

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	كاي تربيع	Sig.	النتيجة
يمكن للمؤسسة تحقيق أداء مالي جيد حتى دون وجود نظم معلومات محاسبية فعالة	1.32	2.60	12.80	0.012	قبول
توفر البيانات المالية آنياً من خلال النظام يؤثر إيجاباً على إدارة الموارد المالية	0.66	3.76	6.08	0.048	قبول
الاعتماد على نظم معلومات محاسبية متقدمة يساهم في زيادة الربحية	0.77	3.44	12.28	0.006	قبول
تطوير نظم المعلومات المحاسبية يعزز السيطرة المالية داخل المؤسسة	0.76	3.80	20.60	0.000	قبول
يساعد نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التخطيط المالي والرقابة المالية	0.54	3.96	16.88	0.000	قبول
المحور ككل (الفرضية الثالثة)	0.81	3.51	70.40	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

أولاً: تفسير نتائج العبارات (الفرضية الثالثة)

العبرة الأولى (مقبولة إحصائياً): رغم أن الوسط الحسابي جاء منخفضاً نسبياً (2.60)، إلا أن دلالة اختبار كاي تربيع كانت معنوية ($Sig = 0.012 < 0.05$) ، وهو ما يعكس اتجاهًا واضحًا وغير عشوائي في استجابات أفراد العينة نحو عدم الموافقة، بما يؤكد إدراكهم لأهمية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأداء المالي، ورفضهم لفكرة إمكانية تحقيق أداء مالي جيد دون وجود نظم فعالة.

العبرة الثانية (مقبولة إحصائياً): أظهرت العبارة وسطًا حسابيًا مرتفعًا نسبيًا (3.76) مع دلالة إحصائية ($Sig = 0.048$) ، مما يدل على اتفاق واضح بين أفراد العينة على أن توفر البيانات المالية أنيًّا عبر نظم المعلومات المحاسبية يسهم في تحسين إدارة الموارد المالية داخل المؤسسة.

العبرة الثالثة (مقبولة إحصائياً): بلغ الوسط الحسابي (3.44) مع تحقق دلالة إحصائية قوية ($Sig = 0.006$)، وهو ما يعكس قناعة أفراد العينة بأن الاعتماد على نظم معلومات محاسبية متقدمة يسهم في زيادة الربحية وتحسين الأداء المالي.

العبرة الرابعة (مقبولة إحصائياً): سجلت العبارة وسطًا حسابيًا مرتفعًا (3.80) مع دلالة إحصائية عالية ($Sig = 0.000$) ، مما يشير إلى إجماع واضح على أن تطوير نظم المعلومات المحاسبية يعزز السيطرة المالية داخل المؤسسة.

العبرة الخامسة (مقبولة إحصائياً): حققت هذه العبارة أعلى مستويات الاتفاق، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.96) مع دلالة إحصائية قوية ($Sig = 0.000$) ، وهو ما يعكس اتفاقًا واسعًا على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين التخطيط المالي والرقابة المالية.

ثانيًا: تفسير نتيجة المحور ككل (الفرضية الثالثة)

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحور ككل قيمة دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث بلغت ($Sig = 0.000$)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي.

ويعني ذلك أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية الثالثة لم تكن عشوائية، بل اتجهت بوضوح نحو تأكيد الدور الإيجابي لنظم المعلومات المحاسبية في دعم فاعلية الأداء المالي، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الثالثة.

اختبار الفرضية الرابعة باستخدام اختبار كاي تربيع

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية الأداء الإداري.

جدول رقم (15-2-3): يوضح الانحراف المعياري للوسط الحسابي اختبار كاي تربيع للفرضية الرابعة

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية (Sig.)	النتيجة
عدم توفر نظام محاسبي حديث يؤدي إلى بطء في تنفيذ الخطط الإدارية	0.52	3.76	15.68	0.000	قبول
النظام المحاسبي يساعد الإدارة في تقييم أداء الموظفين بدقة أكبر	0.64	4.08	8.24	0.016	قبول
يمكن تحقيق أداء إداري جيد حتى بدون استخدام نظم معلومات محاسبية متطورة	1.19	2.56	8.80	0.066	رفض
النظام المحاسبي يسهل متابعة سير الأعمال والمهام الإدارية	0.57	3.92	13.76	0.001	قبول
الاعتماد على نظام محاسبي إلكتروني يرفع من مستوى الرقابة على الاتصالات الإدارية	0.50	3.80	18.32	0.000	قبول
المحور ككل (الفرضية الرابعة)	0.69	3.62	115.60	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

أولاً: تفسير نتائج العبارات

العبارة الأولى (مقبولة إحصائياً): أظهرت العبارة وسطاً حسابياً مرتفعاً نسبياً (3.76) مع دلالة إحصائية قوية ($Sig = 0.000 < 0.05$) ، مما يدل على اتفاق واضح وغير عشوائي بين أفراد العينة على أن عدم توفر نظام محاسبي حديث يؤدي إلى بطء في تنفيذ الخطط الإدارية.

العبارة الثانية (مقبولة إحصائياً): سجلت العبارة وسطاً حسابياً مرتفعاً (4.08) مع تحقق دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية ($Sig = 0.016$) ، وهو ما يعكس قناعة أفراد العينة بدور النظام المحاسبي في مساعدة الإدارة على تقييم أداء الموظفين بدقة أكبر.

العبارة الثالثة (مرفوضة إحصائياً): بلغ الوسط الحسابي للعبارة (2.56)، مع عدم تحقق دلالة إحصائية ($Sig = 0.066 > 0.05$) ، مما يدل على تباين آراء أفراد العينة حول إمكانية تحقيق أداء إداري جيد دون استخدام نظم معلومات محاسبية متطورة، وعدم وجود اتجاه حاسم إحصائياً في هذا الشأن.

العبارة الرابعة (مقبولة إحصائياً): حققت العبارة وسطاً حسابياً مرتفعاً (3.92) مع دلالة إحصائية قوية ($Sig = 0.001$) ، مما يشير إلى اتفاق واضح بين أفراد العينة على أن النظام المحاسبي يسهل متابعة سير الأعمال والمهام الإدارية.

العبارة الخامسة (مقبولة إحصائياً): سجلت العبارة وسطاً حسابياً مرتفعاً (3.80) مع دلالة إحصائية قوية جداً ($Sig = 0.000$) ، وهو ما يعكس إجماعاً واضحاً لدى أفراد العينة على أن الاعتماد على نظام محاسبي إلكتروني يرفع من مستوى الرقابة على الاتصالات الإدارية.

ثانياً: تفسير نتيجة المحور ككل (الفرضية الرابعة)

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحور ككل قيمة دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث بلغت ($Sig = 0.000$)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي.

ويعني ذلك أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية الرابعة لم تكن عشوائية، بل اتجهت بصورة واضحة نحو الموافقة، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الرابعة، ويؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية الأداء الإداري.

الخاتمة

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

خلاصة

عند تصنيف بعض العبارات على أنها مرفوضة إحصائياً وفق اختبار كاي تربيع، فإن ذلك لا يعني عدم موافقة أفراد العينة على مضمون هذه العبارات، ولا يشير إلى ضعفها أو عدم صحتها من الناحية العلمية، وإنما يدل تحديداً على أن توزيع استجابات أفراد العينة على بدائل مقياس ليكرت الخماسي لم ينحرف بدرجة كافية عن التوزيع الفرضي، وبالتالي لم تصل قيمة المعنوية إلى مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05). وبعبارة أدق، قد تكون هناك ميول عامة نحو الموافقة يتضح أثرها من خلال ارتفاع المتوسطات الحسابية، إلا أن تقارب الاستجابات أو توازنها النسبي بين بدائل المقياس يجعل هذا الميل غير حاسم إحصائياً، وهو ما يعكس وجود تباين في وجهات النظر أو غياب إجماع واضح وغير عشوائي بين أفراد العينة.

فإن رفض بعض العبارات إحصائياً يعكس طبيعة الظاهرة المدروسة بوصفها ظاهرة مركبة تتأثر بسياقات تنظيمية وإدارية مختلفة، ولا تعمل وفق نمط واحد أو تأثير آلي ثابت. فالعلاقات التي تقيسها هذه العبارات قد تكون مشروطة بدرجة التطبيق الفعلي، أو بمستوى النضج التقني، أو بالخبرة المهنية، أو بطبيعة البيئة التنظيمية السائدة داخل المؤسسة. وعليه، فإن هذا الرفض لا يُعد ضعفاً في النتائج، بل يعكس واقعية التحليل ويؤكد أن أثر نظم المعلومات المحاسبية أو البرامج المحاسبية ليس مطلقاً، وإنما يتشكل تبعاً لمجموعة من العوامل المصاحبة.

في المقابل، فإن العبارات التي جاءت مقبولة إحصائياً تشير إلى أن استجابات أفراد العينة قد انحرفت بصورة واضحة وغير عشوائية عن التوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي، واتجهت باتساق نحو الموافقة أو عدم الموافقة، وهو ما يدل على وجود اتفاق حقيقي مدعوم إحصائياً. ويُعزَز هذا القبول عادة بارتفاع المتوسط الحسابي وانخفاض درجة التشتت النسبي، بما يعكس وضوح العلاقة المدروسة في إدراك أفراد العينة وتجربتهم العملية.

ونظرياً تؤكد العبارات المقبولة إحصائياً إدراك أفراد العينة لأهمية المتغيرات محل الدراسة، ووضوح العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية أو البرامج المحاسبية من جهة، وفاعلية الأداء المالي أو الإداري من جهة أخرى، كما تتسق هذه النتائج مع ما ورد في الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي أكدت الدور المحوري لهذه النظم في تحسين الكفاءة، وتعزيز الرقابة، ودعم التخطيط واتخاذ القرار. ويعكس ذلك مستوى مناسباً من الوعي المهني والتجربة التطبيقية لدى المبحوثين.

ويُلاحظ أن رفض بعض العبارات لا يؤدي بالضرورة إلى رفض الفرضية ككل، إذ إن الحكم على الفرضيات يتم على مستوى المحور الكامل وليس على مستوى العبارة المفردة. وقد أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحاور أن قيم المعنوية للمحور ككل جاءت أقل من (0.05)، مما يدل على أن الاتجاه العام لاستجابات أفراد العينة لم يكن عشوائياً، بل اتجه بصورة واضحة نحو تأكيد وجود العلاقة بين متغيرات الدراسة. وبناءً على ذلك، فإن قبول الفرضيات يستند إلى القوة التراكمية للعبارات مجتمعة، وليس إلى تحقق الدلالة الإحصائية لكل عبارة على حدة.

وخلاصة القول، فإن النتائج التي أسفر عنها التحليل الإحصائي تعكس توازناً منهجياً بين الاتفاق والاختلاف في استجابات أفراد العينة، وتؤكد أن رفض بعض العبارات يمثل مؤشراً على تنوع الإدراك وتعدد السياقات التطبيقية، لا على ضعف الأداة أو خطأ الفرضيات. وفي المقابل، فإن قبول المحاور ككل يثبت أن الفرضيات مدعومة إحصائياً ونظرياً، وأن نتائج الدراسة تتسم بالموثوقية والواقعية، بما يحقق أهداف البحث ويعزز قيمته العلمية والتطبيقية.

أولا النتائج

- 1/ عدم توفر نظام محاسبي حديث يؤدي إلى بطء تنفيذ الخطط الإدارية.
- 2/ إن النظام المحاسبي يساعد الإدارة في تقييم أداء الموظفين بدرجة أكبر من الدقة.
- 3/ أظهرت النتائج انه من الصعب تحقيق أداء إداري جيد دون استخدام نظم معلومات محاسبية حديثة ومتطورة.
- 4/ أظهرت النتائج ان النظام المحاسبي يسهل متابعة الاعمال و المهام الإدارية .
- 5/ أظهرت النتائج ان الاعتماد على نظام محاسبي الكتروني يرفع مستوى الرقابة على الاتصالات الإدارية .
- 6/ التدريب المستمر على البرامج المحاسبية الحديثة يسهم بفاعلية في رفع مستوى كفاءة الأداء المالي.
- 7/ دقة نظام المعلومات المحاسبي تسهم بدرجة كبيرة في رفع كفاءة الأداء داخل المؤسسة.
- 8/ استخدام البرامج المحاسبية الحديثة يسهم بشكل ملحوظ في تقليل الأخطاء المحاسبية وتحسين كفاءة الأداء.
- 9/ الاعتماد على نظم معلومات محاسبية متقدمة يسهم بشكل فعال في زيادة الربحية وتحسين الأداء المالي.
- 10/ ان استخدام النظام المحاسبي المحوسب يقلل الجهد اليدوي ويسهم بفعالية في رفع كفاءة الأداء.

ثانيا التوصيات

- 1/ يوصي البحث بضرورة توفير وتطبيق نظام محاسبي حديث لدعم سرعة وكفاءة تنفيذ الخطط الإدارية وتحسين عملية اتخاذ القرار.
- 2/ يوصي البحث بالاعتماد على النظام المحاسبي في عملية تقييم أداء الموظفين لما يوفره من معلومات دقيقة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات عادلة وفعّالة.
- 3/ يوصي البحث بضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية الحديثة داخل المؤسسات لما لها من دور مهم في تحسين الأداء الإداري وتوحيد الرؤى بين العاملين ودعم عملية اتخاذ القرار.
- 4/ يوصي البحث بضرورة تدريب العاملين على استخدام النظام المحاسبي بكفاءة لضمان الاستفادة القصوى من إمكانياته الرقابية.
- 5/ يوصي البحث بتشجيع الإدارات العليا على الاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية والإدارية.
- 6/ يوصي البحث بضرورة اهتمام المؤسسات بتنظيم برامج تدريبية مستمرة ومتخصصة في استخدام البرامج المحاسبية الحديثة، وتوفير الدعم الفني اللازم للعاملين، لما لذلك من دور مهم في تحسين كفاءة الأداء المالي وزيادة فعالية العمل المحاسبي.
- 7/ يوصي البحث بضرورة اهتمام المؤسسات بتطوير وتحسين دقة وموثوقية نظم المعلومات المحاسبية، من خلال تحديث الأنظمة المحاسبية، وتدريب العاملين عليها، وتعزيز الرقابة على جودة البيانات المحاسبية، لما لذلك من أثر إيجابي في تحسين كفاءة الأداء ودعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 8/ يوصي الباحث بضرورة اعتماد وتوسيع استخدام البرامج المحاسبية الحديثة داخل المؤسسات، مع توفير التدريب المستمر للمحاسبين عليها وتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية، لما لذلك من أثر مباشر في الحد من الأخطاء المحاسبية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.
- 9/ يوصي البحث بضرورة التوسع في تبني نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة داخل المؤسسات، ودعم الإدارة العليا لعمليات التطوير والتحديث المستمر لهذه النظم.
- 10/ يوصي البحث بتعميم استخدام النظم المحاسبية المحوسبة في المؤسسات، والتحول الكامل من الأنظمة اليدوية إلى الأنظمة الإلكترونية.

ثانيا: المراجع والمصادر

1/ القرآن الكريم

1. أبو قحف عبد السلام، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك العربية وتأثيرها على التقارير المالية، ط3، الإسكندرية دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص144
2. أبو قحف، عبد السلام، مرجع سابق، ط3، الإسكندرية – مصر، الدار الجامعية، 2010، ص 98
3. أحمد حامد مصطفى، نظرية المحاسبة والمعايير الدولية، ط2، مصر، الدار الجامعية، 2017، ص 54
4. أحمد الطيب محمد، أثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، السودان، جامعة النيلين، دراسة دكتوراه، منشورة، 2018
5. احمد حامد المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية، ط3، مصر الدار الجامعية، 2019، ص76
6. احمد هلال، المحاسبة المالية المفاهيم والإجراءات، ط4، عمان، دار وائل للنشر، 2016، ص23
7. ام سلمة سليمان محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان، السودان، جامعة امدرمان الاسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة
8. الخطيب محمد، إدارة الجودة الشاملة، ط4، عمان، دار وائل، 2010، ص55
9. العجمي عبد الله، مبادئ الجودة الشاملة، ط7، الكويت، مكتبة الفلاح، 2012، ص41
10. الرفاعي سامي، إدارة الجودة الشاملة بين النظرية والتطبيق، ط6، القاهرة، دار الفكر العربي، 2015، ص63
11. احمد السيد، إدارة الجودة الشاملة مدخل استراتيجي معاصر، ط8، القاهرة، دار الفكر العربي، 2014، ص78
12. العوضي احمد، إدارة الجودة الشاملة، ط7، مصر، دار الفكر العربي، ص79

13. الزعبي خالد، إدارة الجودة الشاملة وأثرها على تطوير الأداء المؤسسي، ط5، عمان، دار وائل للنشر، 2012، ص 112
14. النجار عبد الفتاح، مفاهيم وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة، ط5، عمان، دار اليازوري العلمية، 2014، ص91
15. الرفاعي سامي، مرجع سابق، ط8، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2018، ص120
16. الرفاعي محمود، اعداد التقارير المحاسبية وفق الأسس المحاسبية الحديثة، ط4، مصر، دار وائل للنشر، 2015، ص42
17. حسن الشيخ، اعداد وتقييم القوائم المالية وفق المعايير الدولية، ط7، مصر، دار الفكر العربي، 2015، ص88
18. حمدان عبد الله ادم، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالبنك الزراعي السوداني، السودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير، منشورة، 2015.
19. حماد عبد الرحمن، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية، ط6، مصر، دار الفكر الجامعي، 2014، ص 55.
20. د. زهير التهامي، المحاسبة المالية: وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ط2، الرياض دار المريخ للنشر، 2014، ص118.
21. سعود جايد مشكور، المحاسبة الدولية، ط2، العراق، الميزان للطباعة والتصميم، 2014م، ص 37
22. علي عبد القادر حسين، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ط3، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2020، ص 88
23. عبد الرزاق إبراهيم، أبو زياد المحاسبة المالية: مدخل معاصر وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالي، ط2، دار وائل للنشر – عمان، الأردن، 2016، ص70
24. عبد القادر مصطفى المحاسبة المالية والإفصاح في ضوء المعايير الدولية، ط2، عمان، دار وائل للنشر، 2012، ص 152.
25. عبد الرؤوف هاشم، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية، ط4، مصر، دار الفكر العربي، 2019، ص112
26. فؤاد الشامي، المحاسبة المالية، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2013، ص40
27. فاطمة عمر الحسن، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة التقارير المالية في قطاع الاتصالات السوداني، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، غير منشور
28. كاظم الموسوي، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المؤسسي، ط3، بيروت، دار الرشاد الحديثة، 2017، ص55
29. كمال حمدي عبد الرحمن، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتطبيقاته، ط6، مصر، دار الفكر الجامعي، 2019، ص76

30. كمال حمدي عبد العزيز، النظرية المحاسبية، ط2، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2018، ص113.
- 31.
32. محمد أحمد عبد الله محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية في بنك الخرطوم، السودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2018.
33. محمد عبد الرحمن الحاج، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة العامة السودانية، السودان، جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير، منشورة، 2019.
34. مجدي إبراهيم الجندي، المحاسبة المالية، ط6، مصر، دار الفكر العربي، 2010، ص62.
35. محمد السهلي، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2018 ص 45.
36. محمد الخطيب، ادار الجودة الشاملة، ط4، عمان، دار وائل للنشر، 2016، ص85.
37. مأمون الدرادكة، الجودة في المنظمات الحديثة، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2002، ص68.
38. محمد حسن، إدارة الجودة الشاملة مدخل تطبيقي، ط2، عمان، دار المجد للنشر والتوزيع، 2018، ص112.
39. محمود العريبي، اعداد التقارير المالية وفق المعايير الدولية، ط8، طرابلس، دار الكتاب الجامعي، 2016، ص67.
40. محمد العواد، القوائم المالية وتحليلها، ط2، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014، ص43.
41. محمد العواد، القوائم المالية وتحليلها، ط2، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014، ص43.
42. ممدوح الصادق محمد، تطور اهداف التقارير المالية، ط4، مصر، دار وائل للنشر، 2013، ص163.
43. محمد سعيد، المحاسبة المالية، ط3، مصر الجامعة الجديدة للنشر، 2018، ص115.

44. محمد سامي، مبادئ المحاسبة المالية، ط7، عمان، دار وائل للنشر، 2016، ص48
45. وائل فريد، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، ط2، عمان، المريخ للنشر، 2014، ص55
46. يوسف كمال، مبادئ المحاسبة، ط5، مصر، الجامعة الجديدة، 2018، ص45

خامسا: الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ عبد الله البدري
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية

السيدة / المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: ملء استبانة

نضع بين ايديكم استبانة بخصوص دراسة للتعرف على اثر تطبيق المعايير المحاسبية علي جوده التقارير الماليه ، وهي دراسة مطلوبة لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية العلوم الإدارية والاقتصادية بجامعة الشيخ عبدالله البدري ، علما بان مشاركتكم الفاعلة والجادة هي التي تحقق الهدف من الدراسة وذلك عن طريق الإجابة على مجموعة من الأسئلة الموجهة اليكم من الاستبيان لوضع العلامة المناسبة امام كل إجابة وفي الخانة المخصصة لذلك، مع التأكيد على سرية البيانات التي يحصل عليها الباحثين مع الالتزام باستخدامها في الأغراض العلمية للبحث فقط.

,, ولكم منا كامل الشكر والتقدير,,

اعداد الطلاب :

1/مصطفى عبدالناصر صالح

2/محمد يحيى محمد

3/أواب محمد الباسل

4/عمر محمد علي

5/عبدالرحيم حسن

6/مازن عبدالفتاح محمد

ضع علامة (✓) امام مستوى الموافقة المناسب

1- النوع :

	انثى		ذكر
--	------	--	-----

2- العمر:

	30 – 20 سنة		31 – 39 سنة
	40 – 50 سنة		51 – 60 سنة
	أكثر من 60		

3- المؤهل العلمي:

	شهادة سودانية		دبلوم وسيط
	بكالوريوس		دبلوم عالي
	ماجستير		دكتورة
	أخرى (حدد)		

4- التخصص:

	محاسبة		إدارة أعمال
	اقتصاد		دراسات مصرفية
	تأمين		أخرى (حدد)

5- سنوات الخبرة:

	أقل من 5 سنوات		5 – 10 سنة
	11 - 15 سنة		16 – 20 سنة

6-المسمى الوظيفي:

	محاسب		مراجع		أخرى (حدد)
	مراجع داخلي		مدير إدارة		

الفرضية الأولى:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية وجودة التقارير المالية

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1/ يساعد تطبيق معايير المحاسبة في جودة التقارير المالية					
2/ يعزز الالتزام بالمعايير المحاسبية من دقة المعلومات المالية في التقارير					
3/ يساهم تطبيق المعايير الدولية في زيادة شفافية التقارير المالية					
4/ يرتبط مستوى جودة التقارير المالية بدرجة تطبيق المعايير المحاسبية داخل المؤسسة					
5/ يؤثر عدم الالتزام بمعايير محاسبية على موثوقية البيانات المعروضة في التقارير المالية					

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الجودة الشاملة والتقارير المالية

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1/ تطبيق مبادئ الجودة الشاملة يرفع درجة الاعتمادية في التقارير المالية للمؤسسة					
2/ الجودة الشاملة تدعم اتساق المعلومات المالية وتمنع التباين في التقارير					
3/ التزام المؤسسة بعمليات التحسين المستمر ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية					
4/ الجودة الشاملة تساهم في ضبط إجراءات إعداد التقارير المالية وتقليل الأخطاء المحاسبية					
5/ تطبيق الجودة الشاملة يعزز مستوى المراجعة الداخلية مما يرفع من جودة التقارير المالية النهائية					

الفرضية الثالثة:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة:

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1/ توافق المعايير المحاسبية مع مبادئ الجودة الشاملة يعزز فعالية النظام المالي داخل المؤسسة					
2/ تكامل المعايير المحاسبية مع معايير الجودة الشاملة يدعم تحسين الإجراءات الإدارية والرقابية					
3/ ارتفاع مستوى الالتزام بالمعايير المحاسبية ينعكس إيجاباً على تطبيق مبادئ الجودة الشاملة					
4/ التطبيق المتكامل للمعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة يدعم تحقيق الشفافية داخل المؤسسة					
5/ التوحيد بين المعايير المحاسبية ومعايير الجودة الشاملة في تحقيق أداء مؤسس أكثر اتساقاً					

الفرضية الرابعة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية :

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1/جوده التقارير الماليه تساهم في توضيح الصورة الاستثمارية للمؤسسة بشكل يدعم اتخاذ القرارات					
2/دقه المعلومات المعروضة ف التقارير الماليه تعزز قدره المستثمرين علي تقييم البدائل الاستثمارية					
3/ شفافية التقارير الماليه توفر اساسا موثوقا باتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة					
4/ التقارير الماليه المحكمة تساعد في تقدير المخاطر والعوائد المتوقعة والقرارات الاستثمارية					
5/وضوح البيانات الماليه في التقارير يساعد متخذي القرار علي تقييم جوده المشاريع الاستثمارية بدقه اعلي					

المحكم

الاسم	اسم الجامعة	الدرجة العلمية
د. احمد علي احمد فقير	جامعة وادي النيل	أستاذ مشارك